جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

توالي إعلالين مواضعه، ومواضع امتناعه، مفهومه، وحكمه

الدكتور

عبدالعزيز بن محمد الحربي

الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة في كلية اللغة العربية جامعة الإمام محمد بن سعود

العدد الثاني والعشرون

للعام ١٤٤٠هـ / ٢٠١٨م

الجزء السادس

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٨م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050

ملخص

توالي إعلالين مواضعه، ومواضع امتناعه، مفهومه، وحكمه

يعنى هذا البحث بتتبع تعليل من تعليلات النحويين عند وجود تصحيح أحد حروف العلة المستحق الإعلال بحجة وجود إعلال آخر، فلا يتوالى إعلالان. تتبع هذا البحث هذه المواضع التي أجري فيها الإعلالان ولم يتقيد بهذا التعليل، والمواضع التي منع فيها هذا الإعلال احتجاجاً بذلك التعليل، وقارن بين تلك المواضع، ثم بين مفهوم توالي الإعلالين المراد بالمنع، وحكم تواليهما، ودون ما وصل إليه من نتائج في خاتمة البحث.

الدكتور

عبدالعزيز بن محمد الحربي

Abstract

The adherents of his adjectives, his positions, the positions of his abstention, his concept, and his judgment

This research is to follow the explanation of grammatical explanations when there is correction of one of the vowels due to the adverts on the pretext of having another ad, so there are no adverts. This research follows these positions where the advertisements were carried out and did not comply with this reasoning, and the places in which this ad was prevented in protest against that reasoning. He compared these positions, and then between the concept of the continuation of the adverts and the ruling on their tawlahma, and without the results reached at the end of the research.

Dr.

Abdulaziz bin Mohammed Al Harbi

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفضل الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

عني علماء العربية منذ القدم بتقعيد اللغة في النحو والصرف، وأفرغوا جهدهم في استقراء ما جمعوه عن العرب وتنظيمه وتقعيده، حتى أخرجوا لنا نظاماً لغوياً مكتملاً يتميز بدقة الوصف، وإحكام التقعيد، وقوة التعليل.

ومما عنوا به منذ القدم بنية الكلمة أو علم الصرف، فجمعوا ما ورد عن العرب، ودرسوه دراسة شاملة استخرجوا منه القواعد التصريفية من الأوزان والأبنية، والأصول والزوائد، والإعلال والإبدال، والوقف والإدغام والإمالة وغيرها.

ومن المباحث الصرفية التي عنوا بها عناية كبيرة مسائل الإعلال والإبدال، فدرسوا حروف العلة في كل أحوالها حذفا وقلباً وتغييراً ومواقعها في الفاء أو العين أو اللام، ورأوا أنها في الأطراف أكثر تغييراً منها في غير ذلك، وأن الكلمة قد يجتمع فيها أكثر من حرف علة قابل للتغيير، فيكون الإعلال لما في الأطراف ويسلم ما قبله، مما أسلمهم إلى أن يعللوا عدم التغيير هذا مع وجود موجبه بأنه لا يتوالى إعلالان في الكلمة؛ لأن ذلك إجحاف.

رأيت هذا التعليل يتكرر في أكثر من موضع معللاً به عدم إجراء الإعلال مع وجود موجبه، فتتبعت هذه الظاهرة، وجمعت ما يتعلق بهذا

التعليل من كتب النحويين، وحاولت الوصول إلى مفهوم هـذا المصـطلح – أعني الإعلال – وما أطلق عليه هذا المصطلح مما لم يكـن فيـه حـروف الإعلال .

لست أزعم السبق في ذلك فقد عثرت على بحثين سابقين في تـوالي الإعلالين، وكدت أنصرف عن الموضوع، لكن اختلاف مضمون هذا البحـث عنهما جعلني أمضي قدماً فيه وأتمه، هذان البحثان هما:

١- **توالي إعلالين، دراسة صرفية تطبيقية**[١] :

جاء هذا البحث في ثلاثة مباحث :

الأول : آراء العلماء في توالي الإعلالين.

الثاني: أثر توالي إعلالين.

الثالث: دراسة تطبيقية على ألفاظ من القرآن الكريم.

تناول الباحث في **المبحث الأول** آراء العلماء في توالي الإعلالـين، وناقش فيه مسألة واحدة وهي: إلحاق الهمزة بحروف العلـة، ونقـل آراء العلماء في ذلك مكتفياً بنقل كلام العلماء فقط دون تحليل للمسائل الصـرفية التي تضمنها هذا الكلام .

أما في **المبحث الثاني** فتناول فيه مطلبـين ، **الأول**: أثـر تـوالي الإعلالين في الدراسات الصرفية متضمناً أمرين، أولهما: أثر توالي إعلالين في الاستعمال اللغوي من حيث : امتناع استخدام بعض تصـاريف الكلمـة، واكتفى بمثال واحد ، ومن حيث: التصحيح مع وجـود موجـب الإعـلال، واكتفى فيه بمثالين .

---

(١) للدكتور: صلاح الدين شعبان مطاوع، نشر في مجلة كلية دار العلوم في جامعة القـاهرة، مجلد: (٤٤)، ٢٠١٣م ، ١٤٣-١٧٦.

أما **المطلب الثاني** فهو: أثر توالي إعلالين في الدراسات الصرفية متضمناً أمرين، الأول : اختلاف التعليل الصرفي بين العلماء، واكتفى فيه بمثالين، ثانيهما: مراعاة الصرفيين لتوالي الإعلالين في التقعيد، واكتفى فيه بمثالين.

أما **المبحث الثالث** فهو تطبيق على ألفاظ من القرآن الكريم توالى فيه إعلالان .

وبلغ ما أورده ثماني مسائل فقط منوعة بين ما توالى فيه إعلالان، وما امتنع فيه ذلك.

٢- **كراهة توالي إعلالين في العربية، دراسة صرفية صوتية**[١].

جاء هذا البحث في فصلين:

الفصل الأول : نقلتْ كلام العلماء في توالي الإعلالين من المدونات النحوية، ولم تناقش تلك المنقولات إلا قليلا.

الفصل الثاني: تحدثت عن الأمثلة التي ورد فيها التعليل بالمنع لتوالي الإعلالين، وركزت على الكراهة في ذلك موردة تسعة أمثلة، وناقشت ذلك في ضوء علم اللغة الحديثة ومصطلحاته والرسوم البيانية في إيضاح الصوامت والصوائت.

أما هذا البحث فهو يركز على مفهوم الإعلالين الواردين في المنع، ومفهوم التوالي بالملاصقة أو عدمها في الإعلالين الواردين، وذلك من خلال وصف النحويين لخطوات حدوث الإعلالين في الكلمة، أو ما نقل عنهم من كلام نظري في وقوع هذين الإعلالين، مع تتبع آراء العلماء في ذلك ونقل

---

(١) للدكتوره: شكران حمد المالكي، مجلة كلية التربية في جامعة القادسية، المجلد: (١٩) العدد ٤/٢٠١٦، ٩٩-١٥٤.

موافقتهم أو مخالفتهم لبعضهم وعلة ذلك، وناقشت في هذا البحث ثلاث عشر مسألة، ثلاثاً في توالي الإعلالين، وعشراً في منع توالي الإعلالين.

جاء هذا البحث في تمهيد، وثلاثة فصول، وثلاثة مباحث.

التمهيد، تحدثت فيه عن تعريف الإعلال، والقلب، والإبدال، مع ذكر الفارق بينها، ثم ذكرت أنواع الإعلال.

الفصل الأول للمسائل التي توالى فيها إعلالان، معنوناً فيه المسائل التي وردت بعنوان يناسب المسألة.

الفصل الثاني: جمعت فيه المسائل التي منع فيها الإعلال الثاني معللا بتوالي الإعلالين معنوناً فيه المسائل المذكورة بما يناسب المسألة.

الفصل الثالث، تحدثت فيه عن مفهوم توالي الإعلالين، وحكمه، وقسمته ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: خصصته لمفهوم توالي إعلالين عند النحويين، ومقارنة ذلك بما أجروه من إعلال على بعض المسائل الواردة في الفصلين السابقين.

المبحث الثاني: تحدثت فيه عن مفهوم الإعلالين المتواليين، وما فيهما من خلاف، ومقارنة ذلك بالمسائل المذكورة في الفصلين السابقين.

المبحث الثالث: تحدثت فيه عن حكم توالي الإعلالين.

ثم ختمت البحث **بخاتمة** ذكرت فيها أبرز النتائج التي توصلت إليها، ثم قائمة المصادر والمراجع.

أما منهجي في هذا البحث فهو كالتالي:

- وضعت عنواناً مناسباً للمسألة المراد التحدث عنها.
- بدأت بذكر مقدمة يسيرة أتحدث فيها عن القاعدة في الإعلال الذي في المسألة.
- ذكرت آراء النحويين في المسألة، مع التركيز على أدلة من أجرى الإعلالين أو منع أحدهما بحجة منع توالي الإعلالين.
- خرجت الآراء والأقوال من كتب أصحابها، وإلا فمن أقرب مصدر، مراعياً التسلسل الزمني في ذلك.
- عزوت الآيات، وخرجت القراءات من مصادرها، والأبيات الشعرية من دواوين الشعراء، وإن لم يكن له ديوان فمن المصادر المتقدمة.
- ضبطت ما يحتاج إلى ضبط من الأوزان والألفاظ والكلمات.
- رتبت المسائل في الفصلين الأول والثاني بحسب ترتيب شافية ابن الحاجب.

والله أسأل أن يلهمني الصواب ويسددني، ويتجاوز عن خطئي وزلتي، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

التمهيد:

تعريف الإعلال، والقلب، والإبدال:

الإعلال هو: تخفيف حرف العلة بالإسكان، والقلب، والحذف[١]. أو تغيير حرف العلة للتخفيف[٢].وهذا التعريف مخرج لتخفيف الهمزة والإدغام؛ لأن التغيير فيهما لا يعد إعلالاً[٣].

القلب هو: إبدال حرف العلة والهمزة بعضها مع بعض[٤].

الإبدال هو: جعل حرفٍ مكان حرفٍ غيره[٥].

ويجمع هذه التعريفات الثلاثة هو التغيير إما بإحلال حرف مكان حرف، أو تسكين ما كان متحركاً، أو الحذف. وأشار الأشموني إلى المعنى المشترك بين الإبدال والقلب، فذكر أنهما يشتركان في كونهما تغييراً، لكن البدل وضع حرف مكان حرف مزال، والقلب إحالة -أي تغيير-حرف بدل حرف لاشتراكهما في رابط وهو العلة[٦].

وبالنظر في التعريفات فالإبدال أعمهما؛ لكونه يطلق على قلب الهمزة، وقلب حروف العلة، وغيرهما، وهما أخص لاقتصارهما على التغيير في الهمزة وحروف العلة[٧].

---

(١) الكليات للكفوي:١٥٠.

(٢) الشافية: ٩٤.

(٣) ينظر:شرح الشافية للرضي:٦٧/١، شرح الشافية للخضر اليزدي:٧٩٧/٢.

(٤) ينظر: شرح الشافية للرضي:٦٧/٣، ١٩٧،كشاف اصطلاحات الفنون: ٤٩٨/٣.

(٥) الشافية: ١٠٩.

(٦) ينظر: منهج السالك:٤٦٩/٤.

(٧) ينظر: شرح الشافية للرضي:١٩٧/٣، كشاف اصطلاحات الفنون: ١٩٣/١.

ونص ابن يعيش على أن الإبدال أعم من القلب، وذلك عند حديثه عن القلب في حروف العلة ، فقال: (كل قلب بدل، وليس كل بدل قلباً)[١]، ووافقه المرادي[٢].

وسمى الزمخشري التغيير في حروف العلة قلباً، فقال في حديثه عن أحوال الواو: (الواو تثبت صحيحة، وتسقط، وتقلب ... والقلب فيما مر من الإبدال) [٣]. ووافقه ابن عصفور؛ إذ سمى التغيير في حروف العلة قلباً مقابلاً به مصطلح الإعلال الذي أشاعه ابن الحاجب وشراح شافيته، فقال: (باب القلب، والحذف، والنقل. وإنما أفردت لذلك باباً واحداً؛ لأن جميع ذلك إنما يتصور باطراد في حروف العلة) [٤].

واستعمل ابن هشام مصطلح الإبدال كثيراً مريداً به قلب حروف العلة بعضها مع بعض[٥]، والإعلال قليلاً في بعض المواضع[٦].

ونص الأشموني على أن مصطلح القلب لحروف العلة والهمزة[٧].

وخلاصة ما سبق أن الإبدال عام، والقلب خاص، لكن ابن الحاجب أشاع مصطلح الإعلال وخص به التغيير في حروف العلة فقط، وجاء الرضي فوافقه في قصر الإعلال على حروف العلة، واستعمل مصطلح القلب لما يحصل من تغيير لحروف العلة والهمزة، وفرق بينهما بأن تغيير الإعلال

---

(١) شرح المفصل:٧/١٠، وذكر مثل ذلك في شرح الملوكي : ٢١٤-٢١٥.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد:١٥٦١/٣.

(٣) المفصل:٥٢٣.

(٤) الممتع:٤٢٥/٢.

(٥) ينظر: أوضح المسالك:٤/ ٣٧٣، ٣٧٨، ٣٨٥، ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٦.

(٦) ينظر: السابق: ٣٨٦/٤، ٣٨٧، ٣٩٠.

(٧) ينظر: منهج السالك:٤٦٩/٤.

مختص بحروف العلة فقط، أما القلب فهو لحروف العلة مع الهمزة المشابهة لهن في كثرة التغيير، والإبدال أعم فيشمل الإعلال والقلب.

ومما يجدر التنبه له إلى أن الرضي مسبوق في استعمال مصطلح القلب، وإطلاقه على التغيير في حروف العلة والهمزة، فقد سبقه ابن يعيش في ذلك، وعلل جمع الهمزة مع حروف العلة وهي ليست منهن، فقال: (والبدل على ضربين: بدل هو إقامة حرف مقام غيره، نحو: تاء (تُخمة) و(تُكأة)، وبدل قلب الحرف نفسه إلى لفظ غيره على معنى إحالته إليه، وهذا إنما يكون في حروف العلة التي هي: الواو، والياء، والألف، وفي الهمزة أيضاً؛ لمقاربتها إياها، وكثرة تغيرها)[١].

ويظهر لي أن الرضي لما رأى اشتراك الهمزة مع حروف العلة في مواضع قلب كثيرة ولا يصح أن تدخل في الإعلال؛ لأنها حرف صحيح[٢]، خصه بمصطلح القلب، فصار التغيير ثلاثة أنواع: الإبدال وهو الأعم، ثم القلب وهو يشمل الإبدال في حروف العلة والهمزة، ثم الإعلال ويقتصر فيه على إبدال حروف العلة بعضها مع بعض فقط[٣].

---

(١) شرح المفصل: ٧/١٠.

(٢) نص عبدالقاهر على أن الهمزة لا يصح أن يطلق على تغييرها حرف علة إعلالاً؛ لأنها حرف صحيح وحروف العلة محصورة في الثلاثة المعروفة. ينظر: المقتصد في شرح التكملة:٢/١٤٩٠.

(٣) ينظر: شرح الشافية: ٦٧/٣، ١٩٧.

أنواع الإعلال:

وهو ثلاثة أنواع[١]:

الأول: القلب، نحو: قال، إذ أصله: قَوَلَ؛ تحركت الواو وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً.

الثاني: الإسكان، نحو: يقول؛ أصله: يقْوُل، من باب نصر ينصُر، نقلت حركة الواو إلى القاف والعكس، فناسبتها فصارت: يقول.

الثالث: الحذف، كما في (قلتُ) إذ تسكن اللام لاتصالها بالضمير المتحرك والعين ساكنة، فيلتقي ساكنان، فتحذف العين.

(١) ينظر: شرح الشافية للرضي:٦٦/٣، شرح الشافية للخضر اليزدي: ٧٩٧/٢، شرح الشافية للجابردي:٢٦٧/١.

الفصل الأول: ما توالى فيه إعلالان:

القلب المكاني وعلاماته:

الأصل في الميزان الصرفي أن ترتب حروفه ابتداء بالفاء ثم العين ثم اللام، وقد يحدث تغيير في ذلك بأن تقدم اللام على العين أو الفاء، أو تقدم العين على الفاء فيكون خلاف الأصل، وهو ما يسمى: القلب المكاني.

وقد عني النحويون بذلك، وذكروا أموراً يعرف بها القلب المكاني(١).

ومما ذكروا من ذلك أن يؤدي ترك القلب إلى توالي همزتين في مذهب الخليل، نحو: (جاء)، فقد اختلف سيبويه مع الخليل في وزنها، هل هو (فالٍ) كما يرى الخليل بحذف العين، أو (فاعٍ) بحذف اللام كما ذهب إليه(٢).

فذهب الخليل إلى أن (جاءٍ) وزنها: (فالٍ) بحذف العين، وذلك أنه لما صيغ اسم الفاعل (جاء) الذي عينه ياء وقعت العين بعد ألف اسم الفاعل، فقلبت العين همزة، فالتقت مع لام الفعل التي همزة أيضاً، فاجتمعت همزتان، وذا ثقيل جداً، والعرب استثقلت الهمزة الواحدة في نحو(شاكٍ) و(لاثٍ)،

---

(١) ينظر: شرح الشافية للرضي:٢١/١، شرح الشافية للخضر اليزدي:١٥١/١، شرح الشافية لركن الدين الإستراباذي:١٨٥/١، شرح الشافية للنيسابوري:٢٧٠، شرح الشافية للجاربردي (ضمن مجموعة الشافية) ٢١/١.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣٧٦/٤-٣٧٧،المقتضب: ١١٥/١-١١٦، شرح الكتاب للسيرافي: ٦٣/١٨-٦٤، المنصف: ٥٢/٢-٥٤، اللباب في علل البناء الإعراب: ٣١١/٢-٣١٢، شرح المفصل: ١١٧/٩، الممتع في التصريف لابن عصفور:٥٠٩/٢-٥٢٣، شرح الشافية للرضي:٢٥/١-٢٨، شرح الشافية لركن الدين الإستراباذي:١٨٨/١-١٩٣، شرح الشافية للخضر اليزيدي:١٥٥/١-١٥٨،شرح الشافية للجاربردي:٢٤/١-٢٥، شرح الشافية للنظام النيسابوري:٣٠-٣٣، المناهج الكافية للشيخ زكريا الأنصاري: ١٤٢-١٤٥.

والأصل: (شائك) و(لائث)؛ لأنهما من (شاك يشوك) و(لاث يلوث)، فنقلت العين مكان اللام، فقيل: (شاكئ) و(لاثئ)، ثم قلبت الهمزة ياء لتطرفها إثر كسر، فقيل: (شاكي) و(لاثي)، ثم أعلتا إعلال (قاضي) بحذف الياء والتعويض عنها بالتنوين، فقيل: (شاكٍ) و(لاثٍ)، فوزنهما (فالٍ) فاستثقال همزة واحدة أدى بهم إلى القلب، فيكون التقاء همزتين أولى بالقلب لما يسببه من ثقل . كما أن عدم القلب يؤدي إلى توالي إعلالين هما: قلب الياء همزة؛ لوقوعها بعد الألف، ثم قلب الهمزة – التي هي لام الكلمة-ياء لتطرفها إثر كسر، ثم حذف الياء والتعويض عنها بالتنوين. وقواه الفارسي[١]، ووافقه ابن يعيش[٢].

وذهب سيبويه إلى أن (جاءٍ) على وزن(فاعٍ) ولا قلب فيها؛ إذ هو الأصل. وأصل الكلمة(جايئ) وقعت الياء يعد ألف اسم الفاعل، فقلبت همزة، فصارت: (جائئ)، فاجتمعت همزتان، فقلبت الثانية ياء لتطرفها إثر كسر، فصارت: (جائي) ثم أعلت إعلال (قاضٍ) فقيل: (جاءٍ) بوزن (فاعٍ) [٣].

أما ما استدل به أصحاب الرأي السابق بأن عدم التقديم يؤدي إلى اجتماع همزتين فغير قوي؛ لأن اجتماع الهمزتين ليس باقياً بل سيغير؛ فهو مكروه له سبب يزيله،كما حصل في كلمة(مقول) إذ اجتمع فيها واوان عين الكلمة وواو (مفعول)، فصارت (مقْوُول)، فحصل إعلال؛ إذ نقلت ضمة الواو

---

(١) ينظر:التكملة: ٢٦٤، المنصف: ٥٣/٢.

(٢) ينظر:شرح المفصل: ١١٧/٩.

(٣) ينظر: الكتاب : ٣٧٦/٣-٣٧٧.

الأولى إلى الساكن قبلها، فالتقى ساكنان، فأزيل بحذف إحدى الواوين[١]، فكذا اجتماع الهمزتين له ما يزيله وهو قلب الثانية ياء، أما القول بالقلب فهو خلاف الأصل، والأصل بقاء الشيء على ما هو عليه.

ورجح هذا الرأي ابن عصفور[٢]، والرضي[٣]، والخضر اليزدي[٤]، والجابردري[٥] والنظام النيسابوري[٦]، ونسب إلى ابن الحاجب تقوية رأي سيبويه[٧].

وممن استحسن القولين سيبويه[٨]، والمازني[٩]، والمبرد[١٠]، وابن جني[١١].

ويلحظ في هذين الرأيين وجود إعلالين متتاليين قلب العين همزة؛ لوقوعها بعد ألف اسم الفاعل، وقلب الهمزة ياء لتطرفها إثر كسر، ومع ذلك لم يناقش في الأدلة والحجج وذلك –والله أعلم–أن القلب الذي حصل لحرفي

---

(١) هناك خلاف في حذف الواوين؛ فسيبويه يرى المحذوفة هي واو (مفعول)؛ لكونها زائدة، وتلك أصلية فبقيت، والأخفش يرى المحذوفة الواو الأولى وهي عين الكلمة؛ لاعتيادها ذلك، نحو(قل)، كما أن واو(مفعول) جاءت لمعنى وحذفها لا يناسب المقام.

(٢) ينظر: الممتع: ٥١١/٢.

(٣) ينظر:شرح الشافية: ٢٥/١.

(٤) ينظر:شرح الشافية: ١٥٧/١.

(٥) ينظر: شرح الشافية (ضمن مجموعة الشافية): ٢٥/١.

(٦) ينظر:شرح الشافية: ٣٣.

(٧) ينظر: المناهج الكافية: ١٤٥.

(٨) ينظر: الكتاب : ٣٧٨/٤.

(٩) ينظر: المقتضب:١١٦/١.

(١٠) ينظر: المنصف : ٥٣/٢.

(١١) ينظر: السابق .

العلة لم يكن إلى حرف علة بل إلى حرف صحيح وهو الهمزة، فلم يكن الضابط منطبقاً عليه؛ لأن الهمزة ليست من أحرف العلة وإن قاربتها في كثرة التغير، أما القلب الذي حصل في اللام فهو منقلب من حرف صحيح- وهو الهمزة-إلى حرف علة، فإن عد هذا إعلالاً باعتبار ما قلب إليه فلم يحدث في الكلمة إلا إعلال واحد.

إعلال العين واللام:

ـ قلب الواو ألفاً والياء همزة:

ذهب سيبويه إلى أن (شاء) تصغر على (شُوَيٌّ)، ونص على أن ألفها واو في موضعين:

الأول: في النسب؛ إذ ذكر أن الإضافة إلى (شاء) تقول فيها: شاويٌّ[(١)]، واستدل بقول الشاعر:

فلستُ بشاويٍّ عليه دَمامةٌ ∴ إذا ما غدا يغدو بقوسٍ وأسهمِ[(٢)]

الثاني: في التصغير وقد فصل في ذلك؛ فذكر أن ألفها واو بدليل التصغير: (شُوَيٌّ)؛ لأنه يرد الأشياء إلى أصولها، وأما همزتها فهي منقلبة إما عن واو أو ياء، فيكون قد حدث لها إعلالان:

الأول: قلب الواو المتحركة ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، والأصل: شَوَيٌ.

---

(١) ينظر:الكتاب : ٣٦٧/٣ .

(٢) من الطويل، من شواهد سيبويه، ولم ينسبه . ونسبه ابن السيرافي ليزيد بن عبدالمدان. وهو في الكتاب : ٣٦٧/٣، جمهرة اللغة : ٨٨٣/٢، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ١٨٣/٢.

الثاني: قلب اللام همزة لوقوعها بعد الألف، ولم يجزم أنها واو أو ياء. وجزم أن لامها ليست هاء -كما في (شاة) التي تصغر على (شويهة) وعينها واو مثل (شاء)-؛ لجمعهم (شاء)على: (شَوَي)، وهذا رد منه للقول الثاني الذي يرى أن لامها هاء. وعد لفظ (شاء) اسم جمع مفردها(شاة)، كـ امرأة مفرد نسوة(١).

وما ذكره فيه إجازة وقوع إعلالين، وقد فهم ذلك السيرافي(٢)، والفارسي(٣)، وابن جني(٤)، والأعلم(٥).

وناقش الفارسي رأي سيبويه في (الشيرازيات) ورجح أن مذهب سيبويه وقوع الإعلالين في (شاء)، واستدل بأن اللام منقلبة إما عن واو أو ياء وليست عن همزة، وكونها من بنات الواو أكثر، يدل لذلك الآتي:

الأول: أن اللام عند سيبويه ليست همزة، بل منقلبة، والأكثر أن تكون منقلبة عن الواو فيكون من باب (طويت)؛ لأن أكثر مواضع العين المنقلبة ألفاً تكون عن الواو، وتكون اللام منقلبة عن واو أو ياء، وقد حكم سيبويه بذلك(٦).

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣/٤٦٠.

(٢) ينظر:شرح الكتاب: ١٣/١٦٧.

(٣) ينظر:التعليقة على كتاب سيبويه:٣/٣١١، المسائل الشيرازيات: ٢/٥٥٠.

(٤) ينظر: المنصف:٢/١٤٦.

(٥) ينظر:النكت في تفسير كلام سيبويه: ٢/٩٣٤-٩٣٥.

(٦) ينظر: المسائل الشيرازيات:٢/٥٥٠.

ـ وقد حكم سيبويه بذلك في موضعين، فقال : (والقول فيه: أن (شاء) من بنات الياءات أو الواوات التي تكون لامات) الكتاب:٣/٤٦٠، ويقول في موضع تالٍ: (وإن جاء اسم نحو: (الناب) لا تدري أمن الياء هو؟ أو من الواو؟ فاحمله على الواو حتى يتبين لك أنها من الياء؛ لأنها مبدلة من الواو أكثر، فاحمله على الأكثر حتى يتبين لك.) الكتاب: ٣/٤٦٢.

الثاني: لم يجعل سيبويه لام (شاء) همزة؛ لأنه يؤدي إلى شذوذين[١]:

أحدهما: تخفيف الهمزة على غير قياس إذا جمع، نحو الشوي، فيكون مخففاً كـ (بريّة) في (بريئة) و(خابيَّة) في (خابئة)، وهذا قليل خارج عن القياس، فيلتزم به في موضعه الذي ورد فيه، ولا يتجاوز به غيره، فيكون قياساً.

الثاني: أنهم قالوا في النسب (شاوي) بالإجماع، ولم يجيزوا فيها الهمز، فقال: شائي، ولو كانت منقلبة عن همزة لجاز فيها القلب واواً وبقاء الهمزة في النسب، فيقال: (عطاوي)، و(عطائي)، فلما أجمعوا على (شاوي) بقلبها واو دل على أن اللام ليست همزة بل واو أو ياء.

وخالفه المبرد، فذهب إلى أن لام (شاء) هاء[٢]، وأن أصل (شاء): (شاه) بدليل تصغيرها على (شويهة)، فأرادوا جمعها بجعلها اسم جنس يفرق بينه وبين واحده بالتاء، كـ (بقر) و(بقرة)و(شعير) (شعيرة) ،فأدخلوا عليها تاء التأنيث، فالتقت مع الهاء، فحذفوا الهاء التي لام الكلمة استثقالاً للجمع بينهما، ثم أسقطوا تاء التأنيث عند إرادة الجمع كما في بقرة وبقر، وردوا الهاء الأصلية التي حذفت بسبب التقائها مع التاء، فصارت (شاه) فالتبست بالواحد الذي فيه تاء التأنيث، فأبدلت الهاء همزة؛ لكونهما من مخرج واحد، وذلك كثير مثل : (أرقت) و(هرقت) ،و(إياك) و(هياك) [٣].

---

(١) ينظر: المسائل الشيرازيات: ٢/٥٥٠-٥٥٣.

(٢) ينظر: المقتضب: ١/١٥٣-١٥٤، وأيضاً: شرح الكتاب للسيرافي: ١٣/١٦٨، المنصف: ٢/١٤٤-١٤٥.

(٣) ينظر: المقتضب: ١/١٥٣-١٥٤، وأيضاً: شرح الكتاب للسيرافي: ١٣/١٦٨.

وقيل: لما حذفت تاء التأنيث لقصد الجمع بقيت الكلمة على حرفين الشين والألف(شا)، وخشوا أن تحذف الألف بسبب التنوين، أو التقاء الساكنين كما في (عصا)، فتبقى على حرف واحد وهو الشين، وذلك غير جائز، فضم إلى الكلمة ما يؤمن معه حذف الألف، فأرجعوا الهاء الأصلية التي هي لام الكلمة؛ لأنها هي اللام، والأصلي أحق وأولى بالرجوع من غيره، فصارت(شاه)مثل(جاه)، ولما كانت الهاء تبدل من الهمزة كثيراً أبدلت الهاء همزة، فقيل: (شاء)[١].

وذهب ابن جني إلى ترجيح أن تكون الهمزة في (شاء) منقلبة عن الهاء، واستدل بالتصغير في قولهم: (شويهة) ، والتكسير: (شياه)، وحكى عن أبي زيد قول بعض العرب: (هذه شاء كثيرة) و(هذه شَوْي كثيرة) و(الشِّيْه) بإسكان العين، وقالوا: (هذه شَواهٍ كثيرة)، و(هذه أشاوهك)، وقالوا: (تشوَّهتُ شاةً) إذ اصطدتها[٢].

وضعف المبرد رأي سيبويه بأنه يؤدي إلى الجمع بين إعلالين[٣]، وهو قلب الواو ألفاً، والياء أو الواو اللتين هما عين الكلمة همزة، وأن العرب لا تجمع بين إعلالين، فإذا أعلت العين صححت اللام، نحو: (آي) جمع (آية)، الأصل: أيِيَة، تحركت الياء الأولى وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، فقيل: آي، والأصل: أيي، فأعلت العين ولم تعل اللام، وعكسها من تصحيح العين وإعلال اللام نحو: جمع(روي)، فيقال: (رواء) أعلت اللام بقلبها همزة؛ لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة، ولم تقلب الواو التي هي عين

(١) ينظر:المنصف: ٢/١٤٤-١٤٥.
(٢) ينظر:المنصف: ٢/١٤٩.
(٣) ينظر:المقتضب: ١/١٥٣.

الكلمة مع تحركها وانفتاح ما قبلها، يقول المبرد: (ولا اختلاف بأنها –أي العرب– لا تجمع على الحرف علتان)[١].

(**لات**) **أصلها** (**ليس**):

ذهب ابن أبي الربيع إلى أن أصل (لات) (ليس)حركت الياء وانفتح ما قبلها، ثم أبدلت السين تاء كما في (سدس) إذ أصلها: سدت، ثم قلبت الدال تاء وأدغمت في التاء، فقيل: ستّ، أو أنها قلبت السين تاء ابتداء فالتبست بـ(ليت)، فقلبت ياؤها ألفاً للتفريق بينهما، فقيل: لات[٢]. ونسبته أكثر المصادر إليه[٣].

ويظهر لي أنه مسبوق إلى هذا القول؛ إذ نقل أبو حيان عن صاحب البسيط ضياء الدين بن العلج هذا القول[٤]، وأشار إليه الباقولي ت ٥٤٣هـ، ونسبه إلى قوم لم يُسمهم[٥]، وأقدم من نسب إليه هذا القول–فيما وقفت عليه–هو الكرماني ت ٥٠٠هـ، ونسبه إليه ابن إياز[٦].

وضعّف هذا الرأي بعض من نقله بأمرين:

الأول: أن فيه جمعاً بين إعلالين، وذلك مرفوض في كلامهم.

الثاني: أن قلب الياء الساكنة ألفاً والسين تاء شاذان.

---

(١)المقتضب:١/١٥٣.

(٢)ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي:٢/٧٥٣، الملخص:٢٧٣، الكافي في الإفصاح:٣/٨٣٣.

(٣)ينظر: التذييل والتكميل:٤/٢٨٨، الجنى الداني:٤٨٥، مغني اللبيب:٣٣٤، التصريح:١/٢٦٩، همع الهوامع:٢/١٢١، منهج السالك:١/٣٧٤.

(٤)ينظر: التذييل والتكميل:٤/٢٨٨.

(٥)ينظر: كشف المشكلات: ٢/١١٤٠.

(٦)ينظر: المحصول في شرح الفصول:٢/٦٦٠.

ويضعف عندي أن يكون من الإعلال لما يلي[١]:

الأول: أن (لات)حرف، والحروف لا يدخلها الإعلال؛ لأنه ضرب من التصريف، وهي مبنية.

الثاني: أن النحويين نصوا على أن الحروف لا يدخلها التصريف؛ لكونها جامدة، كالأصوات، ولا الاشتقاق؛ لكونها مجهولة الأصول.

(١) ينظر المنصف: ٧/١، شرح التصريف للثمانيني:١٩١، الممتع:٣٥/١، شرح الشافية للخضر اليزدي:١٣٠/١.

الفصل الثاني: ما منع فيه الإعلال لتوالي إعلالين:

ـ منع قلب الياء تاء في الافتعال في (ايتكل) :

إذا وقعت الواو أو الياء فاء للافتعال وفروعه فتقلبان تاء في الافتعال من (وزن) و(يسر) فتقول: اتّزن، يتَّزنُ، مُتَّزِن، اتّسرَ، يتَّسِرُ، مُتَّسِر. وإنما قلبت الواو والياء تاء؛ لئلا تتلاعب بهما الحركات ، فتكونان ألفين إذا انفتح ما قلبهما، نحو : ياتزن وياتسر، وواوين إذا انضم ما قبلهما، نحو: موتزن وموتسر، وياءين إذا كسر ما قبلهما ،حو : ايتزن وايتسر، فأبدلوهما حرفاً جلداً لا تتلاعب به الحركات[١] .

وإذا صيغ من مهموز الفاء فعلا على وزن (افتعل) من الأمن، والأهل، والإزار، والأمر، والأكل قيل: ائتمن، ائتهل،ائتزر، ائتمر، ائتكل ، فتخفف الهمزة، فيقال: ايتمن، ايتهل، ايتزر، ايتمر، ايتكل، ونُقل قلب الياء تاء وإدغامها في التاء، فيقال: اتّمن، اتّهل، اتّزر، اتّمر،اتّكل، وجاء عليه قراءة من قرأ (اللذتّمن أمانته) [٢] وحكي عن بعض العرب: (اتّمنته)[٣]، وقول الشاعر:

---

(١)ينظر:الكتاب: ٣٣٤/٤، المقتضب:٩١/١،التكملة: ٢٤٨،المنصف: ٢٢٠/١، شرح المفصل لابن يعيش:٣٦/١٠، الممتع في التصريف:٣٨٦/١، شرح الشافية للرضي: ٨٠/٣.

(٢) قراءة شاذةاختلف في نسبتها. فنسبها ابن خالويه إلى ابن محيصن، ووافقه ابن مالك، والزمخشري وأبو حيان إلى عاصم، وقيدها أبو حيان بأنه شاذة .

ينظر: مختصر شواذ القراءات: ٢٥، الكشاف:٣٢٩/١، شواهد التوضيح: ٢٣٩، البحر المحيط:٣٧٢/٢.

(٣) عن بعض العرب ولم ينسب . لسان العرب مادة (أهل) .

في دارِه تُقسم الأزوادُ بينهمُ ∴ كأنما أهلُه منها الذي اتّهلا[١]

وقول الآخر :

..... بيض اتّمن[٢]

وهذا الإبدال مختلف فيه بين النحويين على ثلاثة أقوال:

الأول: أجازه الزجاج[٣]، وتبعه الجوهري، وذهب إلى أن الاتخاذ من (أخذ) قلبت الهمزة ياء للتخفيف، ثم قلبت تاء وأدغمت في التاء، ولما كثر استعماله في الافتعال في كلامهم أخذوا منه الفعل (تخذ) [٤]، ونُقل ذلك عن بعض البغداديين[٥]. ورد الفارسي على الزجاج[٦]، وابن الأثير على الجوهري[٧]، وابن الطيب الفاسي شيخ الزَّبيدي على ابن الأثير[٨].

الثاني: منعه الفارسي[٩]، وعلله بمخالفته قياس البصريين، ووافقه عبدالقاهر[١٠]، وابن يعيش،[١١] وابن الحاجب[١٢]، والرضي[١٣]،

---

(١) غير منسوب، أنشده ابن جني نقلاً عن ابن الأعرابي . الخصائص : ٢٨٧/٢، لسان العرب مادة (أهل) .

(٢) بعض من بيت من الرجز رواه ابن جني نقلاً عن شيخه الفارسي عن الأخفش الصغير، ولم أجد تمامه ولا لاحقاً له ولا سابقاً .الخصائص : ٢٨٧/٢ .

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣٠٧/٣.

(٤) ينظر:الصحاح، مادة(تخذ) .

(٥) ينظر: التكملة: ٢٥٠، شرح المفصل لابن يعيش:٦٤/١٠، شرح الشافية للرضي: ٨٣/٣.

(٦) ينظر: الأغفال:٣٩٥/٢.

(٧) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ١٨٣/١.

(٨) تاج العروس مادة (أخذ) .

(٩) ينظر: الحجة: ٧١/٢، التكملة: ٢٥٠، الأغفال:٣٩٥/٢.

(١٠) ينظر: المقتصد في شرح التكملة:١٣٧٢/٢.

(١١) ينظر: شرح المفصل:٦٤/١٠.

(١٢) الشافية: ٩٥.

(١٣) ينظر: شرح الشافية:٨٣/٣.

وشراح الشافية[١].

ونسب إلى الفارسي تخطئة ذلك، وأن ما ورد منه خطأ في الرواية، أو أنه روي عن قوم ليسوا بفصحاء[٢]، ووافقه الزمخشري في كونه خطأ[٣]، وأنه ليس صحيحاً بل عامي[٤]، ورد عليه أبو حيان[٥].

وحاول عبد القاهر توجيه ذلك؛ فذكر أن (اتخذ) ليست من (أخذ) فيؤدي إلى قلب الهمزة تاء بعد تليينها وتخفيفها، بل هي من (وخذ) [٦]، وسبقه إلى ذلك الفارسي[٧]، لكن لم يرد في المعاجم ذلك، والثابت في المعاجم (أخذ) و(تخذ)، ولم يثبت (وخذ) [٨].

الثالث: ذهب ابن جني إلى أنه لغة قوم، لكنها ليست جيدة، وأنهم توهموا في الياء الأصالة، فقلبوها تاء وأدغموها في التاء[٩]، ووافقه ابن الحاجب[١٠].

---

(١) ينظر: شرح الشافية لركن الدين الإستراباذي:٧٣٢/٢، شرح الشافية للخضر اليزدي: ٨١٧/٢، شرح الشافية: للجابردي: ٢٧٢/١ (ضمن مجموعة الشافية) .

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب:٣١٠/١.

(٣) ينظر: المفصل: ٥٢٤.

(٤) ينظر: الكشاف: ٣٢٩/١.

(٥) ينظر:البحر المحيط:٣٧٢/٢.

(٦) ينظر: المقتصد في شرح التكملة: ١٣٧٢/٢.

(٧) ينظر: الحجة: ٧٣/٢.

(٨) حكى الأشموني عن بعض المتأخرين أنها لغة، وأن حمل (اتخذ) على أنها من (وخذ) أولى من جعلها من (الأخذ)؛ لأنها لغة رديئة، ؛فالحمل على لغة قليلة أفضل من الحمل على لغة رديئة . ينظر: منهج السالك: ٥٥٢/٤.

(٩) ينظر:الخصائص:٢٨٧/٢.

(١٠) ينظر:الإيضاح في شرح المفصل:٤٢٣/٢.

وذهب ابن مالك إلى أنه من الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه[١]، ووافقه جمع من شراح الألفية[٢]، وفي (التسهيل) خالف ذلك فأجازها مع الإشارة إلى شرط القلب، فقال: (تبدل -الواو والياء-في اللغة الفصحى من فاء الافتعال وفروعه، إن كانت واواً أو ياء غير مبدلة من همزة، وقد تبدل وهي بدل منها) [٣]، ووافق المرادي ابن مالك في أن هذا القلب شاذ[٤]، وعلله في شرح الألفية بتوالي الإعلالين[٥]، ووافقه الأشموني[٦]. ورد عليهما الصبان بأن تعليلهما فيه نظر؛ لأن توالي الإعلالين الممنوع إذا كانا في حرفين متواليين، أما إذا كلنا في حرف واحد فلا[٧].

وقد اختلف النحويون في سبب منع هذا القلب.

فعلله الفارسي مرة بأن الياء المخففة من الهمزة عارضة وليست أصلية[٨]، وأخرى بأن الهمزة لا تقلب تاء[٩]، وكلا التعليلين واحد؛ فالأول نظر فيه إلى الحرف المخفف من الهمزة، وفي الثاني نظر إلى الأصل الذي قبل التخفيف، وهو الهمزة. ووافقه عبدالقاهر وزاد بأن ما قبل هذه الياء همزة وصل فلو انضمت لقلبت واواً، نحو: اوتمن، ولو حذفت همزة الوصل

(١) ينظر:شرح الكافية الشافية: ٢١٥٤/٤، الخلاصة: ١٨٦، شواهد التوضيح: ٢٣٩.
(٢) ينظر:شرح الألفية لابن الناظم:٨٦٥، أوضح المسالك:٣٩٨/٤، شرح الألفية لابن عقيل:٥٣٣/٢، المقاصد الشافية:٣٦٩/٩.
(٣) التسهيل:٣١٢.
(٤) ينظر:توضيح المقاصد: ١٦١٩/٣، شرح التسهيل:١٠٣٣/٢
(٥) ينظر:توضيح المقاصد:١٦١٩/٣.
(٦) ينظر:منهج السالك:٥٥١/٤.
(٧) ينظر:حاشية الصبان: ٣٣٠/٤.
(٨) ينظر:التكملة:٢٥٠.
(٩) ينظر:الأغفال:٣٩٥/٢

وما قبلها مفتوح لانقلبت هذه الياء ألفاً، نحو: كيفَا تّمنت زيد؟ فلما لم تثبت على حال لم يجز قلبها تاء وإدغامها في تاء الافتعال[١].

وعلله الزمخشري بأن الياء هنا ليست لازمة، بل عارضة للتخفيف[٢]. وزاد ابن يعيش[٣] على ذلك بأن الياء غير لازمة وهمزة الوصل عارضة، فلو حذفت الهمزة لم تخفف الهمزة بإبدالها ياء فكيف تقلب؟ ووافقه الرضي[٤] والخضر اليزدي[٥] والجاربردي[٦].

وعلله المرادي بتوالي إعلالين[٧]، وما ذكره من توالي الإعلالين أوردهما الخضر اليزدي وفصل فيهما ولم يعتل لشذوذ ذلك بتوالي الإعلالين[٨].

- امتناع قلب الواو ياء في عين الكلمة مع وجود موجب القلب لوجود إعلال في اللام:

من مواضع قلب الواو ياء أن تكون الواو ساكنة عيناً لجمع معلَّة في مفرده وقد كسر ما قبلها، نحو: (ديار) والأصل: (دوار) مفردها(دار) وقد أعلت العين فيه والأصل: (دوْر). ومثلها: (حِيَل) و(قِيَم)و(دِيَم) جمع(حيلة)و(قيمة)و(ديمة) [٩].

---

(١) ينظر: المقتصد في شرح التكملة: ١٣٧٢/٢.
(٢) ينظر:المفصل:٥٢٤.
(٣) ينظر:شرح المفصل:٦٤/١٠.
(٤)ينظر:شرح االشافية:٨٣/٣.
(٥)ينظر:شرح الشافية:٨١٧/٢.
(٦) ينظر:شرح الشافية: ٢٧٢/١ (ضمن مجموعة الشافية) .
(٧) ينظر:توضيح المقاصد: ١٦١٩/٣.
(٨) ينظر:شرح الشافية: ٨١٧/٢.
(٩) ينظر: شرح المفصل: ٨٨/١٠، الممتع في التصريف: ٤٧١/٢، شرح الشافية:١٣٨/٣، شرح الشافية للخضر اليزيدي:٨٦٨/٢، أوضح المسالك:٣٨٦/٤.

وأما (رواء) جمع (ريان) و(طواء) جمع (طيّان)و(جواء) جمع (جوّ) – ما بين السماء والأرض–فالواو فيهن متحركة وقبلها كسرة وهي معلَّة في المفرد ولم تقلب ياء؛ لأن الإعلال حصل في اللام؛ لأنها واو أو ياء متطرفة إثر ألف زائدة، فقلبت همزة، والأصل في (جواء): جــواو، و(رواء): رواي، و(طواء): طواي، فلما تطرفت الواو والياء إثر ألف زائدة قلبت همزة، وإنما أعلت اللام قبل العين؛ لأنها طرف والأطراف محل التغيير، ولما حصل هــذا الإعلال لم يجر الإعلال الذي في الواو؛ لئلا يتوالى إعلالان في كلمة واحدة.

وهذا رأي ابن جني(١)، والزمخشري(٢)، وابــن الحاجــب،(٣) وابــن يعيش(٤)، والرضي(٥)، وابن هشام(٦).

– امتناع قلب الواو والياء ألفاً إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما إذا أعلت اللام:

إذا تحركت الواو الياء وانفتح ماقبلهما قلبتا ألفاً، نحو: (قال) و(باع)، والأصل: قَوَلَ، وبَيَعَ(٧).

وهذه القاعدة ليست مطردة؛ فقد تأتي الواو والياء متحركتين مفتوحاً

---

(١) ينظر:الخصائص: ١٥٩/١.

(٢) ينظر: المفصل:٥٣١.

(٣) ينظر: الشافية: ٩٧، ١٠١.

(٤) ينظر: شرح المفصل:٨٨/١٠.

(٥) ينظر: شرح الشافية:١١٢/٣، ١٣٨.

(٦) ينظر: أوضح المسالك٣٨٧/٤.

(٧) ينظر:المنصف:٣٣٣/١، شرح المفصل:١٦/١٠، شرح الشافية:٢٠٩/٣،شــرح الشــافية للخضــر اليزيــدي:٨٢٧/٢، شــرح الشــافية للــركن الإســترابادي:٧٤٢/٢، أوضــح المسالك:٣٩٤/٤.

ما قبلهما ولا يقلبان ألفا معلاً بعدم توالي إعلالين. وقد أورد النحويون في شروط قلب الواو والياء المتحركتين ألفاً كون اللام غير مستحقة للإعلال، فإن كانت مستحقة له أعلت اللام؛ لكونها طرفاً، وبقيت العين صحيحة لم تعل مع وجود موجب الإعلال؛ لئلا يتوالى إعلالان.

وذلك الموضع إذا توالت الواوان، أو الياءان، أو الواو والياء فيُعلُّ ما في موضع اللام وتبقى العين غير معلة، نحو: (الحوى) قلبت الواو الثانية ألفاً؛ لتطرفها وانفتاح ما قبلها، وأصلها: الحَوَو، بدليل: حووان[١]. ومثلها: (قَوِيَ) أصلها: قَوَوَ من القوّة[٢]، ونحو: (الحيا) قلبت الياء الثانية ألفاً؛ لتطرفها وانفتاح ما قبلها، وأصلها: حيي، بدليل: حييان[٣]، ونحوهما: (هوى) أصلها: هَوِيَ، قلبت الياء ألفاً لتطرفها إثر فتح، وصحت الواو مع تحركها وانفتاح ما قبلها[٤].

وأشار عدد من النحويين إلى أن سبب عدم قلب الواو أو الياء التي في موضع العين ألفاً هو فرارهم من توالي إعلالين ومنهم: ابن الحاجب[٥]،

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد:٣/١٦٠٠، أوضح المسالك :٤/٣٩٥ ، منهج السالك للأشموني : ٤/٥٢٦.

(٢) ينظر:شرح الشافية للرضي:٣١١٣، شرح الشافية للركن الإستراباذي:٢/٧٥٠، شرح الشافية للخضر اليزيدي:٢/٨٣٥.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد: ٣/١٦٠٠ ، أوضح المسالك : ٤ /٣٩٥، منهج السالك للأشموني: ٤/٥٢٦.

(٤) ينظر: شرح التعريف بضرورى التصريف لابن إياز:٢٠٣، شرح الشافية:٣/١١٣، شرح الشافية للخضر اليزيدي:٢/٨٣٥،شرح الشافية للركن الإستراباذي:٢/٧٥٠، أوضح المسالك٤/٣٩٥، شرح ابن عقيل : ٢/٥٢٣،تمهيد القواعد:١٠/٥١٣٨، منهج السالك:٤/٥٢٧.

(٥) ينظر:الشافية: ٩٧.

وابن يعيش[١]، وابن إياز،[٢]،والرضي[٣]، والخضر اليزدي[٤]، وركن الدين الإستراباذي[٥]، وابن عقيل[٦]، وناظر الجيش[٧]، وخالد الأزهري[٨].

وعلل ابن مالك منع الإعلال في (الهوى) و(الجوى) بغير ذلك، فذهب إلى أن قلب العين كاللام يؤدي إلى صورة ممتنعة وهي بقاء الكلمة على حرف واحد، وذلك لا يصح إلا في المبنيات ويمتنع في المعربات، وذلك أنه لو قلبت الواو في (الهوى) و(الحوى) ألفا مع إعلال اللام ألفاً يلتقي ساكنان، فيتخلص منهما بحذف الساكن الأول، ويبقى الساكن الثاني الذي في موضع اللام، ثم تنون الكلمة فتحذف الألف التي في موضع اللام، فيبقى الاسم المعرب على حرف واحد، وذا غير جائز[٩]. ووافقه ناظر الجيش[١٠]، على أنه في كتبه الأخرى لم يذكر هذا التعليل، بل اكتفى بذكر شروط إعلال العين بأن لا تكون اللام معلة ، فقال في (التسهيل): (وتعل العين بعد الفتحة بالإعلال المذكور، إن لم يسكن ما قبلها، أو يعل) [١١]، وفي الخلاصة نص على تصحيح الأول، فقال:

---

(١) ينظر: شرح المفصل:١٠/١٧.
(٢) ينظر: شرح التعريف بضرورى التصريف: ٢٠٣.
(٣) ينظر: شرح الشافية: ٣/١١٣.
(٤) ينظر: شرح الشافية:٢/٨٣٥.
(٥) ينظر: شرح الشافية: ٢/٧٥٠.
(٦) ينظر: اشرح ابن عقيل:٢/٥٢٢.
(٧) ينظر: تمهيد القواعد: ١٠/٥١٣٨.
(٨) ينظر: التصريح:٢/٧٢٣.
(٩) ينظر: شرح الكافية الشافية:٤/٢١٣٠.
(١٠) ينظر:تمهيد القواعد:١٠/٥١٣٨.
(١١) التسهيل:٣١٠.

وإن لحـــرفين ذا الإعـــلال اســـتحق ∴ صـــحح أولاً وعكـــس قـــد يحـــق[١]

امتناع قلب العين إذا أعلت الفاء:

نقل الفارسي عن التَّوَّزيّ لغة عن أهل الحجاز، فقال: (وقال التَّوَّزيّ: يقول أهل الحجاز : آدِني عليه ، أي : أعني عليه ، ويقولون : اســتأديته، يريدون: استعديته) [٢].

وذهب الفارسي إلى أن (آدِني) تحتمل ثلاثة أوجه:

الأول: أنها من قلب العين همزة، والأصل: أأدني، وأصلها: أعــدني، قلبــت العين همزة، فقيل: أأدني، ثم خففت الهمزة بتسهيلها، فقيل: آدني.

الثاني: أنها من الأداة، والأصل: أأدني، ثم خففت الهمزة الثانية بتســهيلها كما في (آل)، فقيل: آدني.

الثالث: أنها من (اليد)، والأصل: أيدني، تحركت الياء وانفتح مــا قبلهــا، قلبت ألفاً، فقيل: آدني، والمعنى: اجعلني ذا يد وقوة.

ثم ذكر رأياً للمبرد نقله من كتابه: (إعراب القرآن) أنه يقال: آدنــي وآداني بجواز الوجهين:

الأول: أن يكون من قلب العين همزة، ثم تسهيل الهمزة إلى الألــف، وهــذا ظاهر.

الثاني: أن يكون من (الأيد).

ووافقه أبو علي في الأول، أما الثاني – وهو كونها من الأيد– فمنعه بحجة توالي الإعلالين، وأوضح ذلك بأن(آدِني) لا تكون من (الأيد) وأن ذلك

---

(١) ألفية ابن مالك في النحو والتصريف:١٨٤.

(٢) المسائل الحلبيات:١١، ونص التَّوَّزي في كتابه(الأضداد): ١٠١.

سهو من المبرد؛ لأنه لو كانت منه لقيل: (آيدني)، فتبدل الهمزة التي فاء الكلمة ألفاً كما أبدلت في (آمن)، وتصحح الياء وجوباً لئلا يتوالى إعلالان، فإنهم قد صححوا الواو والياء عينين مع أمن توالي الإعلالين في نحو: (أطولت) و(أجودت) ، فوجب تصحيح (آيدني) لئلا يتوالى إعلالان قلب الهمزة ألفاً، ثم سكون الياء بعد النقل فيلتقي ساكنان، الياء بعد النقل وما قبلها وهي الألف، فيعل بالحذف للتخلص من الساكنين، فيتوالى إعلالان.

واستدل الفارسي أيضاً بأن العرب تتحامى توالي الإعلالين، وذلك أنهم صاغوا من (الود) الفعل الماضي على وزن (فَعِلَ) بكسر العين (ودِدتُ)، ومضارعه مفتوح العين (أوَدُّ)، ولو جعل الماضي على وزن (فَعَلَ) والمضارع على وزن (يَفْعِلُ) من باب (ضرب يضرب) لقيل: يدُّ، وتوالى إعلالان الأول حذف الواو التي هي فاء الكلمة لوقوعها بين الكسرة والياء، والأصل: يَوْدِد، فتكون: يدد، ثم يتوالى متماثلان فيسكن الأول منهما فيدغمان في بعضهما، فيقال: يدَّ، وذا هو الإعلال الثاني.

ثم ذكر ان أكثر العرب لا يقولون من (الأيد): (آيَد) فيصححون الياء مع وجود موجب إعلالها، بل فروا من (أفْعَلَ) إلى وزن (فعّل)، فقالوا: أيَّد على وزن (فعَّل)، إذ يمتنع إعلال الياء لتحصنها بالتضعيف[١].

ووافق ابن جني شيخه أبا علي، وجعل (آيدته) مكروهة؛ لما فيها من تصحيح إعلال ظهر موجبه، وأن العرب فضلت(أيَّدته) لعدم موجب إعلال فيها[٢].

---

(١) ينظر:المسائل الحلبيات: ١١-١٣، المسائل العضديات: ٢٢١.

(٢) ينظر:المنصف:١/٢٦٩.

- توجيه ابن جني لقراءة مجاهد (إذ آيدتك بروح القدس) :

نقل ابن جني عن ابن مجاهد روايته عن أبي عمرو قراءته (أيدناه) [١] من قوله تعالى : (وأيدناه بروح القدس)[٢]: (آيدناه)، ونقل عنه أيضاً رواية نسبها- ابن مجاهد- لمجاهد بن جبر المكي في قوله تعالى: (إذ أيدتك بروح القدس) [٣] وأنها قرأها : (آيدتك) [٤]، وخرجها ابن مجاهد على أنها من (فاعل) وناقشه ابن جني فيها. فذكر أن (آيدتك) من (أفعل) لا من (فاعل)؛ إذ لو كانت من (فاعل) لتوالى فيها إعلالان وذلك ممتنع، وأصلها: أأيدتك ، قلبت الهمزة الثانية ألفاً لثقل توالي همزتين في كلمة واحدة ، ثم يحدث إعلال بالنقل بأن تلقى حركة العين- وهي الياء- على الهمزة الثانية فيلتقي ساكنان الياء والدال فيحذف الأول منهما وهي الياء، فتلتقي همزتان متحركتان في الأول، فتقلب الثانية واواً كما في (آدم) و(أوادم) فيلزم أن يقال: أودته، فلما كان القول بأنها من (فاعل) يؤدي إلى توالي إعلالين منع وجعل من (أفعل) فيكون أصلها: أأيدتك على وزن : أفعلتك، ولم يحدثوا إعلالا بالنقل كما لم يحدثوا في نحو: (أطولت) و(أغيلت المرأة) و(أغيمت

---

(١) المنقول عن أبي عمرو أنه قرأ كالجمهور (وأيدناه)، ولم أجد هذه الرواية في كتب القراءات السبع، ولا العشر، وقد انفرد بنسبتها إليه ابن مجاهد كما حكى ابن جني، ولم يثبتها في كتابه: (السبعة). ونقل أبو حيان أنها عن أبي عمرو من طريق حسين. ونسبت إلى مجاهد والأعرج وحميد وابن محيصن .

ـ ينظر: المحتسب: ٩٥/١، البحر المحيط:٤٦٧/١

(٢) سورة البقرة من الآية (٨٧).

(٣) سروة المائدة من الآية(١١٠).

(٤) قراءة شاذة نسبت إلى مجاهد وابن محيصن .

ـ ينظر: مختصر الشواذ لابن خالويه:٤١، المحرر الوجيز:٩٨/٥، البحر المحيط:٥٥/٤.

السماء) و(أخوص الرمث) و(أعوز القوم) مع أن لا يتوالى فيه إعلالان[١].

- تصحيح الواو والياء المتطرفتين إثر ألف أصلية:

إذا تطرفت الواو الياء إثر ألف زائدة قلبتا همزة، نحو: (كساء) و(بناء)؛ فالأولى أصلها واو: كساو؛ لأنها من الكسوة، والثانية ياء؛ لأنها من (بنى يبني) [٢].

ومما اكتملت فيه الشروط على رأي المرادي ولم تعل فيه الواو والياء المتطرفتين لئلا يتوالى فيه إعلالان الآتي:

١- تصحيح الواو في كلمة(واو) والياء في (آية):

ذهب المرادي إلى أن تصحيح الواو الأخيرة في كلمة (واو) والياء في كلمة(آية) سببه توالي إعلالين، مع أحقية الواو والياء المذكورتين بالإعلال لوقعهما متطرفتين إثر ألف[٣].

وإيضاح ذلك أن كلمة (واو) مختلف في ألفها على قولين: [٤]

الأول: ذهب الأخفش إلى أن أصل ألفها واو، والأصل: وَوَوٌ، قلبت الواو الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وجعلُه أصل الألف واواً عمل بقاعدة سيبويه أن الألف في موضع العين يحكم بانقلابها عن واو ما لم يثبت

---

(١) ينظر:المنصف:١/٩٥-٩٧.

(٢) ينظر:شرح المفصل:١٠/٩، شرح الشافية للرضي:٣/١٧٣، شرح الشافية للإستراباذي:٢/٨٢٨، أوضح المسالك:٤/٣٧٤.

(٣) ينظر:توضيح المقاصد: ٣/١٥٦٥.

(٤) ينظر:المسائل الحلبيات: ٨، سر صناعة الإعراب:٢/٥٩٨، شرح المفصل:١٠/٥٨، الممتع في التصريف:٢/٥٦٠.

خلاف ذلك[١]، وأنه لم يسمع فيها الإمالة، وقاسها على (بَيَيْت) إذا كتبت الياء؛ فحروفها كلها ياءات، فكذلك (واو) كل حروفها واوات، وزنها (فَعَل)، ورجحه ابن عصفور[٢].

الثاني: ذهب الفارسي إلى ألفها منقلبة عن ياء، والأصل: وَيَوٌ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، ووزنها (فَعِل)، ورجحه ابن جني[٣].

وعلل المرادي عدم قلب الواو الثانية الواقعة بعد الألف في كلمة (واو)، والياء الواقعة بعد الألف في كلمة (آي) همزة بتوالي إعلالين[٤]، ووافقه الأشموني[٥].

وأقول: ما ذهبا إليه ضعيف لما يلي:

الأول: أنه مخالف لما عليه النحويون؛ فإن امتناع القلب في هاتين الكلمتين ليس سببه توالي إعلالين، بل لأن الألف المتقدمة الواو والياء ليست زائدة، بل أصلية؛ إذ هي عين الكلمة، والغريب أن المرادي قد أشار إلى ذلك عند ذكره ما امتنع فيه قلب الواو والياء همزة لاختلال أحد شروطه، فقال: (فمن الواجب إبدال الهمزة من واو أو ياء تطرفت بعد ألف غير زائدة، نحو: كساء ورداء... ومن اشتراط زيادة الألف أنهما لو تطرفا

---

(١) يقول سيبويه: (وإن جاء اسم نحو: (الناب) لا تدري أمن الياء هو؟ أو من الواو ؟ فاحمله على الواو حتى يتبين لك أنها من الياء؛لأنها مبدلة من الواو أكثر، فاحمله على الأكثر حتى يتبين لك.) . الكتاب: ٤٦٢/٣.

(٢) ينظر:الممتع في التصريف:٥٦١/٢.

(٣) ينظر:سر صناعة الإعراب:٥٩٨/٢.

(٤) ينظر:توضيح المقاصد: ١٥٦٥/٣.

(٥) ينظر:منهج السالك: ٤٧٩/٤.

بعد ألف غير زائدة لم يبدلا؛ لئلا يتوالى إعلالان، نحو: (واو) و(آي)) [١]. فسبب عدم القلب هو وقوعهما بعد ألف أصلية لا زائدة، وهو سهو منه، وأشار إلى ذلك النحويون قبل المرادي وبعده، كالمازني،[٢] والفارسي[٣]، وابن جني[٤]، وابن الحاجب[٥]، وابن يعيش[٦]، والرضي[٧]، وابن هشام[٨].

الثاني: أن الواو والياء لو كانتا مستحقتين للإعلال لأجري عليهما الإعلال؛ لكونهما في موضع اللام، والأطراف محل التغيير بالاتفاق بين النحويين، ولو اجتمع حرفان مستحقان للإعلال متواليان لأعل الآخر منهما وسلم الأول كما في (طواء) و(رواء) أعلت اللام وصححت العين مع استحقاقها للإعلال لتحركها وانفتاح ما قبلها، لكن لم يجر الإعلال هنا لعدم وجود الضابط وهو كون الألف زائدة، فلا يجتمع حينئذ إعلالان.

٢- تصحيح الواو في كلمة(غازي) بعد ترخيمها وتطرفها إثر ألف زائدة:

ذهب المرادي إلى أن كلمة(غاوي) إذا رخمت حذفت ياؤها، فيقال: يا غاوِ، فتقع الواو متطرفة بعد ألف زائدة، لكنها لا تعل بقلب الواو همزة كما في (كساء) لئلا يتوالى إعلالان؛ إذ الإعلال الأول حصل بحذف الياء فلا تعل مرة أخرى[٩]، ووافقه الأشموني[١٠].

---

(١) توضيح المقاصد: ١٥٦٥/٣.
(٢) ينظر:المنصف:١٣٧/٢.
(٣) ينظر:التكملة:٢٦٧.
(٤) ينظر:سر صناعة الإعراب: ٩٣/١.
(٥) ينظر:الإيضاح في شرح المفصل:٤٦٥/٢.
(٦) ينظر:شرح المفصل:٩/١٠.
(٧) ينظر:شرح الشافية:١٧٣/٣.
(٨) ينظر:أوضح المسالك:٣٧٤/٤.
(٩) ينظر:توضيح المقاصد: ١٥٦٦/٣.
(١٠) ينظر:منهج السالك: ٤٨٠/٤.

وما ذكره وعلله به فيه نظر لما يلي:

أولا: أن الواو ليست متطرفة تطرفاً أصلياً، بل عارض، والعارض لا يعتد به.

ثانياً: أن ما سماه إعلالاً وهو حذف الياء من (غاوي) للترخيم غير مستقيم؛ لأنه ليس إجراء صرفياً، بل نحوي، فلا يسمى إعلالاً، ولا يصنف ضمن الإعلال الصرفي، يدل لذلك الآتي:

أولاً: أن جزم الفعل المضارع المعتل الآخر يكون بحذف حرف العلة ومع ذلك لا يعد هذا الحذف من أنواع الإعلال الصرفي مع أنه مطرد.

ثانياً: أن ما أجري على الكلمة من حذف لعلة نحوية لا يستقيم أن يجعل ضمن مواضع الإعلال بالحذف في التصريف، كما أن ما أجري من حذف لعلة تصريفية لا يجعل ضمن مواضع الحذف في النحو والتركيب، ومن ذلك ما ذكره النحويون من أحكام الفاعل كذكره وعدم حذفه[١]، فقد حذف الفاعل إذا كان واو أو ياء والتقيا مع نون التوكيد، لعلة تصريفية وهي التقاء الساكنين، ومع ذلك لم يعد هذا الحذف من مواضع حذف الفاعل القياسية؛ لكونه حصل لعلة تصريفية وهي التقاء الساكنين، فلا يعتد به[٢]، فكذا حذف الياء من (غاوي) للترخيم لا يعد إعلالاً تصريفياً.

---

(١) ينظر:شرح التسهيل لابن مالك:١١٨/٢، التذييل والتكميل:٢١٦/٦، أوضح المسالك: ٨٨/٢، شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك:٤٢٤/١، المقاصد الشافية:٥٥٠/٢.

(٢)ينظر:الكتاب: ٥٢١/٣-٥٢٢، المقتضب:٢٢/٣، شرح الكتاب للسيرافي:٣٧/١٤،التعليقة على كتاب سيبويه:٢٣/٤،شرح المفصل:٣٨/٩، شرح الكافية للرضي: ١٤٤٦/٢/٢-١٤٤٧.

وخلاصة القول أن المرادي خلط بين ما حذف لعلة نحوية مع ما حذف لعلة تصريفية، وعدهما شيئاً واحدا، وهما مختلفان، وقد ذكر الصبان أن ابن قاسم العبادي رد عليه ذلك ولم يقره[١]، والصحيح أن عدم قلب الواو في (غاو) بعد الترخيم ليس سببه عدم الجمع بين إعلالين، بل لأن الواو ليست متطرفة بل هي عين الكلمة، وتطرفها عارض بسبب الترخيم، والعارض لا يعتد به . والعجيب أن المرادي انتقد ابن مالك في قوله:

أحرفُ الابدالِ: (هدأت موطيا) ∴ فأبدلِ الهمزةَ من واوٍ ويا

آخراً إثرَ ألفٍ زُيد وفي ∴ فاعلِ ما أُعلَّ عيناً ذا اقتفي[٢]

فقال: (وإصلاح الضابط أن يقال: من واو أو ياء هي لام الكلمة، أو ملحق بها) [٣]، ووافقه الأشموني، فقال: (فلو أتى موضع قوله: (آخراً) بـ(لاما إثر ألف زيد) لاستقام[٤]. وقد مثلا بـ(غاوي) المرخم مع أن واوه في موضع العين لا اللام، وكونها آخراً ليس أصلاً بل عارض، فلا ينطبق عليه هذا الضابط، فلعلهما ذهلا عنه.

٣- بقاء الياء في الاسم المنادى ا لمنقوص المفرد:

إذا نودي الاسم المنقوص المفرد بني على الضم، واختلف في بقاء الياء على قولين:

الأول: ذهب الخليل إلى بقاء الياء، فيقال: يا قاضي؛ لأن ياء المنقوص تحذف عند التقائها مع التنوين، وقد أمن التنوين هنا لبناء الاسم،

---

(١) ينظر:حاشية الصبان: ٢٨٦/٤.

(٢) ألفية ابن مالك في النحو والتصريف:١٨٠.

(٣) توضيح المقاصد:١٥٦٦/٣.

(٤) منهج السالك:٤٨٠/٤.

فتبقى الياء كما بقيت في المعرف بـــ(أل)نحو: القاضي[١].واختاره ابن ولاد، وعلله بأن بقاء الياء أصل والحذف عارض[٢]، ونسب اختياره إلى المبرد[٣].

الثاني: ذهب يونس إلى أن الأرجح حذف الياء، فيقال: يا قاضِ، وهو اختيار سيبويه، وعلله بأن هذا الموضع في النداء والنداء موضع تصـــرف وحذف، كما في الترخيم، نحو: يا حارِ وياصاحِ[٤].

وإذا نودي اسم الفاعل من غير الثلاثي من (أرى) ثم وقف عليه قيل: يا مري، وأجمع النحويون على بقاء الياء ومنهم يونس وســيبويه اللــذين رجحا الحذف، وعلله سيبويه بقوله: (كرهوا أن يُخِلّوا بـــالحرف فيجمعـــوا عليه ذهاب الهمزة والياء) [٥] والسيرافي : (لأنك لو أســقطت اليـــاء فـــي الوقف لأخللت بالكلمة لحذف بعد حذف)[٦]، وهو ما علل به الرضي[٧]، وفهم ذلك من تعليل الفارسي والجرجاني بأنه يؤدي إلى بقاء الكلمة على حـــرف أصلي واحد وهو الراء[٨].

وأول من علل ترك حذف الياء في (مري) بتوالي الإعلالين – فيمـــا وقفت عليه–هو الباقولي، ولم يفصل ذلك، ووافقه ابن يعيش وفصله؛ فـــذكر

---

(١)ينظر: الكتاب:١٨٤/٤، الانتصار لسيبويه على المبـــرد: ٢٥٢، المســـائل الحلبيـــات:٩٣، الحجة:٢٤/٥.

(٢)ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد:٢٥٣.

(٣)ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد:٢٥٢، شـــرح الكتـــاب للســـيرافي:١٤٧/١٦، شـــرح الشافية للرضي:٣٠١/٢.

(٤)ينظر: الكتاب: ١٨٤/٤.

(٥)الكتاب: ١٨٤/٤.

(٦)شرح الكتاب: ١٤٧/١٦.

(٧)ينظر: شرح الشافية:٣٠١/٢.

(٨)ينظر: المسائل الحلبيات:٩٣، شرح التكملة:٢٧٣/١.

أن سيبويه ويونس وافقا الخليل لئلا يحدث إعلالان، هما حذف الهمزة التي عين الكلمة، ثم حذف الياء التي هي لام الكلمة حالة الوقف، وقاس امتناع وقوع الإعلالين هنا على امتناعه في (هوى)و(نوى)؛ إذ تحركت الواو وانفتح ما قبلها ولم تقلب ألفاً؛ لأن اللام أعلت بقلبها ألفا، وكما امتنع الإدغام في (يتد)؛ لحذف الواو التي هي فاء الكلمة إذ أصلها(وتد)وكل ذلك لئلا يتوالى إعلالان.

وأقول: ما قاله فيه نظر:

أولاً: أن حذف الياء من (مري) ليس للإعلال بل للوقف، إلا إذا قصد بالإعلال حذف الياء التي هي أحد حروف العلة أياً كان سبب الحذف.

الثاني: أن حذف الهمزة في (مري) لا يعد إعلالاً؛ لكونها ليست من حروف العلة، إلا إذا كان متوسعاً في ذلك؛ إذ الهمزة في بعض أحوالها تخفف بإبدالها إلى صورة أحد حروف العلة، فتوسع بإطلاق حرف العلة عليها لهذا التقارب.

ثالثاً: أنه عد الإدغام علة مع أنه لو وقع فسيقع بين حرفين ليسا من حروف العلة هما الدال والتاء.

رابعاً: أن القاعدة في توالي الإعلالين أن يعل الأخير؛ لكونه طرفاً والأطراف محل التغيير، كما في (هوى) و(نوى)، أما في (مري) فالإعلال وقع في العين وهي الهمزة المحذوفة، وصححت اللام، وذلك مخالف لما أقره النحويون في توالي الإعلالين.

- بقاء نون (بني) غير مدغمة في قولهم: (بني النجار):

إذا توالى الحرفان المتماثلان شكلا ثقلا على المتكلم، فيُلجأ إلى الإدغام تخفيفاً لذلك، نحو : ردّ، مدّ .

ومن الإدغام الواجب إدغام اللام في حروف اللسان المقاربة لها وهو ما يسمى باللام الشمسية، فتدغم اللام وجوباً في التاء، والثاء، والذال، والدال، والراء، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والنون، نحو: النّجار، والتّجار، والرّجل[١].

ومما كثر في كلام العرب استعمال (بني) مع أسماء القبائل المعرفة باللام غير المدغمة فيما بعدها، نحو: بني العنبر، بني الحارث، بني العقيل، بني الهجين، والقاعدة فيما كثر استعمالهم جنوحهم فيه إلى التخفيف، فأرادوا التخفيف بالإدغام، لكنه امتنع لوجود الياء فاصلة بين النون واللام، كما أن لام التعريف حرف ساكن، والحرف لا يتصرف فيه، فحذفوا نون (بني) وقالوا: بلْعنبر، بلْحارث، بلْعُقيل، بلْهُجين، وهذا من الشاذ[٢].

أما تجازوهم لحذف النون التي قبل الياء فلأن الياء حذفت لالتقائها مع لام التعريف الساكنة، فكان التخفيف بحذف النون، لكنها في حكم الموجود؛ لكون هذا الحذف عارضاً، فامتنع الإدغام لذلك[٣].

وأما إذا استعملت (بني) مع اسم قبيلة معرفة باللام المدغمة في الحرف الذي بعدها، فيمتنع حذف نون (بني)، صرح بذلك سيبويه، فقال: (فأما إذا لم تظهر اللام فيها فلا يكون ذلك)[٤] أي: حذف نون (بني). ولم يصرح بتعليل ذلك، بل ذهب لتعليل حذف النون مع اللام في (بلعنبر)

---

(١)ينظر: الكتاب:٤/٤٥٧، التكملة: ٢٨٠، المفصل: ٥٥١، اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/٤٧٦، شرح الشافية للرضي:٣/٢٧٩.

(٢)ينظر: الكتاب: ٤/٤٨٤، الأصول: ٣/٤٣٣، التعليقة للفارسي: ٥/٢١٩، اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/٤٧٩، شرح الشافية للرضي:٣/٢٤٧.

(٣)ينظر:شرح المفصل:١٠/١٥٥.

(٤) الكتاب: ٤/٤٨٤.

و(بلحارث) [١]، وعلله العكبري بتوالي إعلالين؛ فالإعلال الأول هو إدغام اللام في النون في (النجار)، والآخر هو حذف النون من (بني)، فسمى الإدغام وحذف النون من (بني) إعلالاً مع أنهما لم يقعا في حرف من حروف العلة[٢]، ووافقه ابن يعيش[٣].

- منع فتح عين الفعل (ودّ) في الماضي وجعله من(فَعِلَ) :

ذهب الزمخشري إلى منع كون الفعل (ودّ) من الفعل الماضي المفتوح العين وأنه ليس على وزن (فَعَلَ) بل على وزن (فَعِلَ) بكسر العين، وعلل ذلك بأنه لو قيل إنه على (وزن (فعَل) فإن مضارعه سيتوالى فيه إعلالان، وذلك أن الفعل (ودّ) معتل الفاء إذ هو مثال، وقياس المثال من (فَعَلَ) أن يكون مضارعه على وزن (يَفْعِل) بكسر العين، ولو فعل ذلك لأدى إلى توالي إعلالين، حذف الواو لوقوعها بين الكسرة والياء، والإدغام الذي هو ضرب من الإعلال، فيقال: (يدّ)[٤]؛ لذا جعل (ود) مكسور العين في الماضي ليفتح في المضارع جرياً على قاعدة مخالفة عين الفعل الماضي للمضارع، فيقال: ودِدتُ أودُّ[٥].

---

(١)ينظر: الكتاب: ٤/٤٨٤.

(٢)ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/٤٧٩-٤٨٠.

(٣)ينظر:شرح المفصل:١٠/١٥٥.

(٤)ينظر: المفصل:٥٤٨.

(٥) اقتصر الزمخشري في منع (ودَدت) بالفتح على منع ذلك في المضارع المكسور، وعلله بتوالي الإعلالين، ولم يذكر سبب امتناع مجيء الفعل المضارع من (فَعَلَ) في (ود) مضموم العين ومكسورها ؛ إذ امتنع جعل مضارع (ود) مفتوحاً وعينه مضمومة على وزن (يفْعُل) في المضارع؛ لكون (ودّ) مثالاً ولو جعل مضارعه مضموماً لأدى إلى ثقلين متتاليين هما الواو والضم، وامتنع جعل مضارعه مفتوح العين لكون العين واللام غير حلقيين، وفتح العين لا يكون إلا للحلقي في غير المسموع، ولذا لما امتنع مجيء المضارع من (ودّ) في =

ووافقه ابن الحاجب[١]، وابن يعيش[٢]، والرضي[٣]، والجَنَدي[٤]، وركن الدين الإستراباذي[٥]، والخضر اليزدي[٦]، والجاربردي[٧].

وأوضح الجندي إطلاقهم الإعلال على الإدغام، فذكر أن الإدغام ضرب من الإعلال؛ لأنه لا يقع إلا بعد تسكين الحرف الأول من المتماثلين، وهذا التسكين يشبه حروف اللين، كما أن الإدغام فيه تسكين ونقل للحركة كما في الإعلال بالنقل في نحو: (يبيع) و(يقول) ؛إذ نقلت حركة العين إلى الفاء، فكذلك الإدغام.

وناقش الخضر اليزدي قولهم : توالي إعلالين لحذف الواو والإدغام، وذكر أنه ليس هناك إلا إعلال واحد حقيقة، وأن ذلك من باب التغليب، كما يقال : العمران لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، أو أنه ثنى الإعلال مع أنه

= الحالات الثلاث لم يكن بد من جعله من باب (فَعِلَ) في الماضي ليتأتى له المضارع دون مخالفة، فجعل مكسور العين في الماضي مفتوحها في المضارع؛ ليحافظ على قاعدة المخالفة بين الماضي والمضارع دون إخلال ببقية القواعد.

ـ ينظر: المفصل:٣٦٩، شرح المفصل لابن يعيش:١٥٣/٧، الإيضاح في شرح المفصل:١١٤/٢، شرح الشافية للرضي:١١٧/١، ١٢٩، شرح الشافية لركن الدين لإستراباذي:٢٦٩/١، ٢٧١، شرح الشافية للخضر اليزيد:٢٣٨،٢٤٢/١، شرح الشافية للجاربردي:٥٣،٥٤/١ (ضمن مجموعة الشافية).

(١)ينظر: الشافية:٩٥، الإيضاح في شرح المفصل:٤٩٢/٢.

(٢)ينظر: شرح المفصل:١٣٢/١٠.

(٣)ينظر: شرح الشافية: ٩٣/٣.

(٤)ينظر: الإقليد:٢١٥٧/٤.

(٥)ينظر: شرح الشافية:٧٣٤/٢.

(٦)ينظر: شرح الشافية:٨١٩/٢.

(٧)ينظر: شرح الشافية:٢٧٢/١(ضمن مجموعة الشافية).

ليس هناك إلا إعلال واحد؛ لأن الإدغام والإعلال كليهما يغيران البناء، فأطلق على الإدغام إعلالاً[١].

وأشير هنا إلى أن جعل (ودّ) من فعِلَ هو الأفصح والمشهور في لغة العرب، بل إن بعض اللغويين نص على أنه لم يرد غيره كابن السكيت[٢]، وحكي عن الكسائي أنه روى (ودَدت) بالفتح، ورد الزجاج بأنه مخالف للإجماع، ولا يقبل لكونه روي عن قوم ليسوا فصحاء وليس ذلك قادحاً في رواية الكسائي[٣]، ونقل عن الفراء[٤]، ولم يحكه ثعلب الكوفي في فصيحه[٥]، ونقل الأزهري عن البصريين أنه لحن[٦] .

(١)ينظر: شرح الشافية:٨٢٠/٢

(٢)ينظر: إصلاح المنطق: ٢٠٨.

(٣)ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٧٩/١.

(٤)ينظر: تهذيب اللغة: ٢٣٥/١٤.

(٥)ينظر: الفصيح:٦١، تحفة المجد الصريح: ١٩٩/١، شرح الفصيح المنسوب للزمخشري:١٦/١، تاج العروس مادة(ود) ٥٢٩/٢.

(٦)ينظر: تهذيب اللغة: ٢٣٥/١٤.

الفصل الثالث :

المبحث الأول : مفهوم توالي إعلالين:

بالنظر في كتب النحويين نجد توالي الإعلالين وارداً في فيها بدءا من سيبويه؛ إذ يقول: (باب ما جاء على أن (فَعَلْتُ) منه مثل: (بِعْتُ) وإن كان لم يستعمل في الكلام؛ لأنهم لو فعلوا ذلك صاروا بعد الاعتلال إلى الاعتلال) [١]، ويقول المبرد: (ألا ترى أنهم لما أعلوا العين صححوا اللام، كما في (غاية) و(آية)؛ لئلا يجتمع علتان) [٢]، ويقول: (ولا اختلاف في أنه لا يجتمع على الحرف علتان) [٣]، ويقول السيرافي: (ولم يجيزوا (يدّ) في (يتد) محركة التاء، ولأنهم لو فعلوا ذلك لجمعوا على الحرفين علتين) [٤]، ويقول أيضاً: (قد كنا بينا فيما تقدم أن حرفي العلة إذا اجتمعا في آخر الفعل لم يجز إعلالهما) [٥].

ومع وروده في مسائل الفصلين السابقين وقوعاً ومنعاً نرى اختلافاً في فهم المقصود بتوالي الإعلالين لدى النحويين. يقول الرضي: (على أنهم أعلوا (ماء) و(شاء) بإعلالين، لكنه قليل، واضطرب في هذا المقام كلامهم)[٦] ثم ذكر مذهبين مختلفين في فهم توالي الإعلالين، ونقل نص أصحابهما:

---

(١)الكتاب: ٣٩٨/٤.

(٢)المقتضب: ١٥٣/١.

(٣)السابق.

(٤)شرح الكتاب: ٤٦/١٨.

(٥)السابق: ١٢٢/١٨.

(٦)شرح الشافية: ٩٤/٣.

الأول: ذهب السيرافي إلى أن المقصود بتوالي الإعلالين الممتنع هو ما يقع في العين واللام، ويؤدي إلى سكون العين واللام معاً[١].

الثاني: ذهب الفارسي إلى أن المراد بتوالي الإعلالين الممتنع توالى الإعلال في حرفين متتاليين، كأن يكون في الفاء والعين، أو في العين واللام، أما إذا لم يتواليا فلا مانع لوقوعهما، كأن يكون في الفاء واللام، نحو: أيمن الله، تحذف الياء التي هي فاء الكلمة، فيقال: من الله، وتسقط همزة الوصل؛ لعدم وجود الساكن بعدها، ثم تخفف أكثر فتحذف النون، فيقال: مُ الله، فهذان الإعلالان جائزان؛ لكونهما غير متواليين[٢].

وأقول: ما ذكره الرضي عن السيرافي والفارسي يخالفه كلامهما في مسائل أخرى؛ فالسيرافي ذهب إلى أن الممتنع من توالي الإعلالين هو ما كان في العين واللام وأدى إلى سكونهما؛ لكنه ذكر في مسائل أخرى ما يخالف هذا، فمنع توالي الإعلالين في العين واللام مع أنه لا يؤدي إلى توالي ساكنين، وذلك في المسائل التالية:

الأولى: علل منع سيبويه إدغام التاء في الدال في قولهم: (وتد)، فقال: (ولم يجيزوا (يدّ) في (يتد) – محركة التاء- ؛لأنهم لو فعلوا ذلك لجمعوا على الحرفين علتين: إحداهما: حذف الواو وهي فاء الفعل ،كما حذفوها من (يعد) و(يزن) وما أشبهه. والأخرى التسكين والإدغام)[٣].

الثانية: منع أن يشتق من المصادر (وَيْس) و(وَيْح) و(وَيْل) أفعالاً، لما يؤدي إليه من وقوع إعلالين، يقول: (وكذلك في(وَيْح) و(وَيْس) مثل:

---

(١)ينظر: شرح الكتاب: ١٥٨/١٨.

(٢)ينظر: مختار التذكرة لابن جني: ٤٣٢.

(٣)شرح الكتاب: ٤٦/١٨.

باع يبيع، وواح ييوح[١]، والأصل : وَيَحَ يَوْيِـــــح، فيجب حذف الواو التي هي فاء الفعل؛ لدخولها في باب: وعد يعد، ويجب إعلال الياء التـــي عـــين الفعل؛ لدخولها في باب (باب يبيع) فيلحقه إعلالان من جهتين) [٢].

أما المسألة التي منعها وتتوافق مع رأيه في توالي الإعلالين المؤدي إلى توالي ساكنين فهي منعه إعلال الواو في (شَوَى) بقلبها ألفاً؛ لأن اليـــاء التي هي لام الكلمة قد أعلت بقلبها ألفاً؛ لتطرفها وانفتاح ما قبلهـــا، فتبقـــى الواو غير معلة مع وجود موجب القلب وهو تحركها وانفتاح ما قبلها، لكن لو قلبت ألفاً لتوالى ساكنان[٣].

وأما الفارسي فذهب إلى أن الممتنع من توالي الإعلالين هو ما كانـــا تلو بعضهما، أما إذا تفرقا فلا مانع من وقوعه، كأن يكونا في الفاء واللام، وذا يخالف ما ذهب إليه في أكثر من مسألة:

الأولى: أسماء حروف التهجئة (باء) (تاء)، نقل عنه ابن جني كـــون الألف منقلبة عن الواو والهمزة عن الياء، فسأله البُوراني – أحد تلاميذه– هل ذلك من توالي الإعلالين؟ فأجاب بذلك وأقر أنه منهما[٤].

---

(١) هكذا في الطبعة المصرية ودار الكتب العلمية ٢٨٢/٥، والظـــاهر (يـــيح)؛ لأنـــه إيضـــاح للكلمتين بعد وقوع الإعلال؛ فالماضي تقلب فيه اليـــاء ألفـــا لتحركهـــا وافتتـــاح ماقبلهـــا، والمضارع تحذف منه الواو لوقوعها بين عدوتيها الكسرة والياء،يدل لذلك أنه ذكر بعـــدهما كلمة (الأصل)، فظهرت الواو. كما أن (ييوح) تجعل الواو عيناً للكلمة في حين أن الواو فاء بدليل (واح).

(٢)شرح الكتاب: ٥٧/١٨.

(٣)ينظر: شرح الكتاب: ١٢٢/١٨.

(٤)ينظر: سر صناعة الإعراب:٧٩٠/٢.

الثانية: وجه الإعلال الذي في (تَأَتاله) من قول لبيد:

وصبوحِ صافيةٍ وجذبِ كرينةٍ ∴ بموتَّرٍ تَأَتالَه إبهامُها[١]

على أنه من (أويت)، فيكون أصله: تأتوي له، أي: تصلحه وتعالجه، فلبت الواو ألفاً، ثم حذفت الياء التي هي لام الكلمة، فتوالى إعلالان في العين واللام[٢]، ووافقه ابن جني[٣].

الثالثة: أنه جعل صياغة الود من الفعل الماضي على وزن (فَعِلَ) ومضارعه على (يفْعَل) من باب (حسِب يحسَب) لا من (فَعَلَ) (يَفْعَل)؛لأنه لو فعل ذلك لتوالى فيه إعلالان، حذف الواو التي هي فاء الكلمة، وإدغام العين في اللام؛ فالإعلالان متواليان لا متفرقان[٤].

(١) البيت الستون من معلقته، وهو ديوانه: ٣١٤.

(٢)ينظر: المسائل البصريات: ١/٢٥٠.

(٣)ينظر: سر صناعة الإعراب:٢/٧٩٠.

(٤)ينظر: المسائل الحلبيات: ١٣.

المبحث الثاني: مفهوم الإعلالين المتواليين :

يتبادر إلى الذهن أن مصطلح الإعلالين المتواليين سيكون مقتصَراً فيه على ما كان من حروف العلة الثلاثة، لكن ظهر لي من خلال عرض المسائل في الفصلين السابقين التوسع في مصطلح الإعلال، إذ عدوا الإدغام إعلالاً، ومنعوا الإعلال في الكلمة لتوالي إعلالين أحدهما الإدغام، مع أن الإدغام يقع في غير حروف العلة، فتوسعوا في مصطلح الإعلال، وعد الخضر اليزدي ذلك مسامحة، فقال: (وأما عد الإدغام من الإعلال في كلامنا هذا وكلام الشارحين فيه مسامحة؛ إذ الإدغام غير الإعلال، لكن كلاهما تغيير، والمراد التغيير) [١]. وأعاد مناقشة ذلك في موضع متأخر حين عرض لمنع جعل الفعل الماضي من الود من باب (فَعَلَ) (يفعِل)؛ لما يؤدي إليه من وقوع إعلالين، حذف الواو من فاء الكلمة، والإدغام، فاعترض على تعليل ابن الحاجب ذلك بلزوم إعلالين، وذكر أن تثنية الإعلالين هنا باعتبار المعنى؛ لكونهما يشتركان فيه وهو التغيير، أما اللفظ فهما مختلفان، فهذا إعلال وذا إدغام[٢].

وممن صرح بأن الإدغام نوع من الإعلال الجنَدي، وذكر أن سببه أن الإدغام يشبه الإعلال في أنه لا يكون إلا بعد تسكين، كما يكون في حروف اللين، كما أنه بعد تسكين الحرف المدغم تنقل حركته إلى ما قبله كما يكون في الإعلال بالنقل، فعد نوعاً من الإعلال[٣].

---

(١)شرح االشافية:١/١٥٧.

(٢)ينظر: السابق: ٢/٨٢٠.

(٣)ينظر: الإقليد: ٤/٢١٥٧.

وأول من عد الإدغام من الإعلال-فيما وقفت عليه-هو السيرافي[١]، والفارسي[٢]، وتبعهما النحويون، كابن سيده[٣]، وابن يعيش[٤]، وابن عصفور[٥]،والصبان[٦].

وممن خالف في مفهوم الإعلال عبدالقاهر الجرجاني؛ فقصره على حروف العلة، ولم يعد الإدغام من الإعلال، فقال: (والإعلال إنما يكون في حروف اللين المطرد تغييرها). وبناء على هذا فقصر الإعلال على حروف العلة يخرج الإدغام من الإعلال، وما علل فيه بتوالي الإعلالين أحدهما الإدغام فغير ممتنع لديه بهاتين العلتين لعدم دخول الإدغام عنده في الإعلال[٧].

ومما خالف فيه عبدالقاهر النحويين أنه لم يعد تخفيف الهمزة بقلبها إلى أحد حروف العلة إعلالاً، بل يعده من إبدال الحروف الصحيحة من بعضها ولا يطلق عليه إعلالاً[٨]، وهذا المفهوم سيخرج بعض المسائل لديه من توالي الإعلالين؛ فالنحويون حين ذكروا مذهب سيبويه في (جاء) ذكروا أن من أوجه ضعفه توالي إعلالين أولهما: قلب العين همزة لوقوعها بعد ألف اسم الفاعل، وثانيهما: قلب لام الكلمة -وهي الياء-همزة لتطرفها إثر

---

(١)ينظر: شرح الكتاب: ٤٦/١٨.
(٢)ينظر: المسائل الحلبيات: ١٣.
(٣)ينظر: لسان العرب مادة: (لبَّ).
(٤)ينظر: شرح المفصل:١٣٢/١٠.
(٥)ينظر: الممتع:٦٦٠/٢.
(٦)ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني:٢٣٧/٤.
(٧) المقتصد في شرح التكملة: ١٣٠٤/٢.
(٨)ينظر: السابق:١٤٩٠/٢

كسر، فعدوا هذا إعلالاً وهذا لن يحدث فيه إلا إعلال واحد، وذا مخالف لما ذكره النحويون.

وممن خالف في مفهوم الإعلالين الواردين في المسائل السابقة ابن جني فعد القلب المكاني من الإعلال، ولما نقل رأي أبي علي الفارسي في تقوية مذهب الخليل في (جاءٍ) و(شاءٍ) وأن فيهما قلباً صرح بذلك، فقال: (لأنه لا يجمع على الكلمة إعلالين، إنما هو إعلال واحد، وهو تقديم اللام، وتأخير العين)[١].

ويؤكد ذلك في موضع آخر في رده على شيخه أبي علي، فيقول: (ويقال لأبي علي: إن الذي قال: (شاء) قد قدم اللام، وقلب العين ياء، وأصله: (شائو)، فهذان أيضا إعلالان)[٢].

(١)المنصف: ٥٣/٢.

(٢)السابق.

المبحث الثالث : حكم توالي الإعلالين:

عرضت في الفصل الأول للمسائل التي توالى فيها إعلالان، وفي الفصل الثاني لما منع فيه توالي إعلالين وهو الأكثر، وقد حكم النحويون بوقوعه لكنه قليل، ومنهم من منعه.

فذهب المبرد إلى منعه، بل نفى الاختلاف في وقوعه، فقال: (ولا اختلاف في أنه لا يجتمع على الحرف علتان) [١]، وذلك فيما يظهر لي من الاستقراء الناقص؛ لأن توالي الإعلالين ثابت عند المتقدمين، بل إن المازني وهو شيخ المبرد قد أثبته في موضعين، وعده شاذاً، فقال عند حديثه عن (شاء) وإعلال العين واللام فيها: (فإن قلت: فقد قالوا: (شاء)، فأعلوا العين واللام. فهذا من الإعلال الشاذ الذي يحفظ حفظاً ولا يجعل أصلاً)[٢]. ثم أشار إلى ذلك مرة أخرى عند حديثه عن الإعلال في حروف التهجي (باء) و(تاء) وأن وقوع الإعلالين ثابت، لكن لا يجعل أصلاً يقاس عليه، فقال: (وإنما ذكرت لك هذا؛ لئلا يطعن طاعن بالحروف الشاذة، فيرى أن ذلك كسر للباب)[٣].

وذهب الفارسي في أكثر من موضع إلى أنه قليل، فمرة وصفه بالقلة فقط[٤]، ومرة بأنه قليل لا اعتداد به[٥]، ومرة بلفظ يفهم منه القلة، وذلك في أحد مجالسه إذ تحدث عن الإعلال الذي في حروف التهجي(باء)و(تاء)، فسأله أحد تلاميذه ممن يقرؤون عليه –وهو البُوراني كما نقل ابن جني–

---

(١)المقتضب:١٥٣/١.

(٢)المنصف: ١٥٣/٢.

(٣) المنصف :١٥٣/٢.

(٤)ينظر: التعليقة:١٩٧/٣.

(٥)ينظر: المسائل العضديات:٢٢١.

أفيجمع على الكلمة إعلال العين واللام؟ فأجابه بأن ذلك قد جاء أحرف صالحة، فيكون هذا محمولاً عليها[١].

وذهب ابن عصفور إلى أنه نادر مقصور على الضرورة الشعرية[٢]، وذا مخالف لما عليه النحويون؛ فإنهم أثبتوا توالي الإعلالين في غير الشعر، والمسائل المذكورة في الفصل الأول تؤيد ذلك.

وذهب المرادي إلى أنه شاذ[٣]، ووافقه الأشموني[٤].

---

(١)ينظر: سر صناعة الإعراب:٢/٧٩٠.

(٢)ينظر: الممتع: ٢/٦٦٠.

(٣)ينظر: توضيح المقاصد:٣/١٦١٩.

(٤)ينظر: منهج السالك: ٤/٥٥١.

الخاتمة

١- وقوع الإعلالين المتاليين في الصرف العربي ثابت بكلام أئمة النحو والصرف كسيبويه، والمازني، والسيرافي، والفارسي، وابن جني، وبما أجروه من إعلال في بعض الكلمات المعتلة.

٢- الاستقراء الناقص يؤدي إلى أحكام غير دقيقة، كحكم المبرد في أنه لا يجتمع على الكلمة إعلالان، وقد أثبته من تقدمه كسيبويه والمازني.

٣- نضج المصطلح واستقراره وثبات معناه له أهمية كبرى في الدراسات الصرفية؛ لذا نرى الاضطراب في فهم الإعلال وحدوده أدى إلى إدخال الإدغام والقلب المكاني في باب الإعلال، كما ظهر عند السيرافي والفارسي وابن جني ومن تبعهم من المتأخرين.

٤- عدم استقرار المصطلح أدى إلى الاضطراب في فهم المراد بتوالي الإعلالين هل هو وقوعهما متتاليين تلو بعضهما كما فهمه الفارسي؟ أو أن المراد هو وقوع إعلالين متتاليين يؤديان إلى توالي ساكنين كما فهمه السيرافي؟

٥- يعد المبرد أول من علل بمنع وقوع الإعلال الثاني في الكلمة لكونه إجحافاً فقال: (لئلا يجتمع علتان)، أما أول من عبر عنه بـ(توالي الإعلالين) فهو العكبري، وتابعه ابن الحاجب في الشافية ، ثم شاع في كتب الصرف بعد ذلك.

٦- اتفق النحويون على قلة توالي الإعلالين في الصرف، فوصفوه بالقلة، والندرة، والشاذ الذي لا يقاس عليه.

٧- خالف ابن عصفور النحويين في عده توالي الإعلالين من الضرورة الشعرية، وذلك ذهول منه؛ فإن الكلمات التي توالى فيها إعلالان ليست في الشعر كي تعد من الضرورة، بل وردت في كلمات متفرقة.

٨- لا يجوز أن يعبر عن منع الإعلال بعدم توالي إعلالين؛ لأن التعليل لابد أن يكون مطرداً لا يتخلف، وقد ثبت من خلال البحث وجود كلمات فيها إعلالان.

٩- يعد عبدالقاهر من أوائل من نادى إلى عدم الخلط في المصطلحات، وذلك حين أخرج قلب الهمزة من الإعلال وإن قلبت في بعض المواضع إلى أحد حروف العلة، ونص على أن الإعلال لا يشتمل إلا على التغيير الذي يلحق أحرف العلة الثلاثة.

١٠- يعد ابن الحاجب أول من أدخل مصطلح الإعلال في الدراسات الصرفية، وجعله مختصاً بأحرف العلة الثلاثة، مستغنياً به عن مصطلح الإبدال أو القلب الذي استعمله النحويون قبله، ووافقه شراح الشافية بعده.

١١- يعد الرضي أول من استعمل مصطلح القلب مقتصراً به على التغيير في حروف العلة والهمزة؛ لما لها من التقارب مع حروف العلة.

١٢- التوسع في إجراء الإعلال على كل كلمة فيها حروف العلة وعدم مراعاة نوعها أدى إلى بحث الإعلال في بعض المبنيات كالحروف، كما فعل ابن أبي الربيع في (لات)؛ إذ عد ألفها منقلبة عن الياء التي في (ليس)، وتاءها منقلبة عن السين، فحصل فيها إعلالان، مع أن الإعلال ضرب من التصرف والحروف غير متصرفة.

١٣- عدم الدقة في تطبيق شروط الإعلال أدى إلى مخالفة المتفق عليه من الشروط بين النحويين، كما فعل المرادي في كلمة (واو)؛ إذ علل عدم قلب الواو الثانية المتطرفة بعد الألف في كلمة (واو) بعدم توالي إعلالين، مع أن الإعلال غير جائز هنا؛ لكون الواو المتطرفة واقعة بعد ألف أصلية وليست زائدة، كما في (كساء) و(بناء). وكما في تصحيح الواو في كلمة (غازو) المرخمة؛ إذ علله بعدم توالي الإعلالين، مع أن الواو هنا ليست متطرفة حقيقة، بل تطرفها عارض بسبب حذف الياء للترخيم؛ إذ هي عين الكلمة.

١٤- لم يفرق المرادي بين الإجراء النحوي والصرفي فعد حذف الياء للترخيم من آخر الاسم المنقوص من الإعلال، مع أن الموجب لذلك مختلف؛ فالترخيم إجراء نحوي، والإعلال إجراء صرفي.

١٥- يعد السيرافي والفارسي أول من عدا الإدغام ضرباً من الإعلال، ووافقهما الخالفون كالزمخشري، والعكبري، وابن يعيش، وابن الحاجب، والرضي؛ لما فيه من تسكين المتحرك، فأشبه الإعلال بالنقل.

١٦- عد ابن جني القلب المكاني في حروف العلة من الإعلال، مع أنه في غير حروف العلة يسميه: الاشتقاق الكبير.

المصادر والمراجع :

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق ودراسة الدكتور: رجب عثمان محمد مراجعة الدكتور: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

٢- إصلاح المنطق لابن السكيت، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر الطبعة الثانية ١٣٧٥هـ ١٩٥٦م.

٣- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٤- الأضداد للتوَّزيّ، تحقيق الدكتور : محمد حسين آل ياسين، (ضمن منشور لثلاثة كتب في الأضداد) عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤١٧ه ١٩٩٦م.

٥- الأغفال لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق الدكتور: عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، إصدار المجمع الثقافي في أبو ظبي.

٦- الإقليد شرح المفصل للجندي، تحقيق ودراسة الدكتور، محمود أحمد علي أبو كتة الدراويش، الإدارة العامة للثقافة والمشر في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٢٣ه ٢٠٠٢م.

٧- ألفية ابن مالك في النحو والصرف المسماة : الخلاصة في النحو، اعتنى بها وخدمها د سليمان بن عبدالعزيز العيوني، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع في الرياض، الطبعة الأولى ١٤٣٢ه.

٨- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد، تحقيق ودراسة الدكتور: زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤١٦ه ١٩٩٦م.

٩- أوضح المسالك لألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية.
١٠- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق وتقديم الدكتور: موسى بناي العليلي، من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في العراق.
١١- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
١٢- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تحقيق الدكتور: عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.
١٣- تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد بن مرتضى الزبيدي، المطبعة الخبرية بمصر، الطبعة الأولى ١٣٠٦هـ، دار صادر.
١٤- تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح (السفر الأول) لأبي جعفر اللبلي، تحقيق ودراسة الدكتور: عبدالملك بن عيضة الثبيتي، مكتبة الآداب١٤١٨ه ١٩٩٧م.
١٥- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور: حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ودار كنوز إشبيليا.
١٦- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، حققه وقدم له الدكتور: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م.
١٧- التصريح على التوضيح لخالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، مكتبة نزار مصطفى الباز،مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

١٨- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور: عوض محمد القوزي، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

١٩- التكملة لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور: حسن شاذلي فرهود، عمادة شؤون المكتبات في جامعة الرياض ١٤٠١ هـ ١٩٨١م.

٢٠- تهذيب اللغة للأزهري، حققه وقدم له: عبد السلام هارون، وآخرون، المؤسسة المصرية العامة للتأليف ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م.

٢١- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق ودراسة الدكتور: عبدالرحمن سليمان دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

٢٢- جمهرة اللغة لابن دريد، تحقيق الدكتور: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.

٢٣- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٣ه ١٩٩٢م.

٢٤- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار ، دار إحياء الكتب العلمية، فيصل عيسى البابي الحلبي، دون ذكر الطبعة أو سنة النشر.

٢٥- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث الطبعة الثانية ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

٢٦- الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد بن علي النجار، دار الكتاب العربي.

٢٧- سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق الدكتور: حسن هنداوي، دار القلم دمشق، الطبعة الأولى١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
٢٨- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، تحقيق الدكتور: محمد الريح هاشم، دار الجيل، الطبعة الأولى١٤١٦هـ ١٩٩٦م.
٢٩- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق الدكتور: عبدالرحمن السيد، والدكتور: محمد بدوي المختون، دار هجر، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
٣٠- شرح التصريف للثمانيني، تحقيق الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩ه ١٩٩٩م.
٣١- شرح التعريف بضرورى التصريف لابن إياز، تحقيق الدكتور: هادي نهر، والدكتور: هلال ناجي المحامي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٢ه ٢٠٠٢م.
٣٢- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، من دون ذكر سنة النشر.
٣٣- الشافية في علم التصريف لابن الحاجب، دراسة وتحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية في مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤١٥ه ١٩٩٥م.
٣٤- شرح شافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
٣٥- شرح الشافية للخضر اليزدي، دراسة وتحقيق د . حسن أحمد العثمان، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٩ه ٢٠٠٨م.

٣٦- شرح الشافية لنظام الدين النيسابوري، إخراج وتعليق: علي الشملاوي، شركة شمس المشرق للخدمات الثقافية، الطبعة الأولى، ١٤١٢ه ١٩٩٢م.
٣٧- شرح الشافية للجابردري، (ضمن مجموعة الشافية)، عالم الكتب بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤ه ١٩٨٤م.
٣٨- شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الإستراباذي، تحقيق الدكتور: عبدالمقصود محمد عبدالمقصود، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى ١٤٢٥ه ٢٠٠٤م.
٣٩- شرح الفصيح للزمخشري، تحقيق ودراسة الدكتور: إبراهيم بن عبدالله الغامدي، سلسة الرسائل العلمية الموصى بطبعها، جامعة ام القرى ١٤١٧ه
٤٠- شرح الكافية للرضي، تحقيق الدكتور: حسن محمد الحفظي، والدكتور: يحيى بشير مصري، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
٤١- شرح الكتاب للسيرافي، تحقيق الدكتور: رمضان عبدالتواب وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م.
٤٢- شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية ١٤١١هـ ١٩٩٠م.
٤٣- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق الدكتور: عبدالمنعم هريدي، نشر جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
٤٤- شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق:

٤٥- الصحاح للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة ١٩٩٠م.
٤٦- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، والدكتور عبدالإله نبهان، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي ، دار الفكر المعاصر في بيروت ودار الفكر المعاصر في دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٦ه ١٩٩٥م.
٤٧- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع، تحقيق ودراسة الدكتور: فيصل الحفيان، مكتبة الرشد في الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ه ٢٠٠١م.
٤٨- الكتاب لسيبويه، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
٤٩- الكشاف للزمخشري، دار الكتاب العربي من دون ذكر تاريخ النشر.
٥٠- كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي، وضع حواشيه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
٥١- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للباقولي، تحقيق وتعليق الدكتور: محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
٥٢- الكليات لأبي البقاء الكفوي، اعتنى به د عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤١٩ه ١٩٩٨م.
٥٣- لسان العرب لابن منظور، دار الفكر الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.
٥٤- المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق: على النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة ١٣٨٦هـ.

٥٥- المحرر الوجيز في تفسر الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي، تحقيق وتعليق: عبدالله ابن إبراهيم الأنصاري، والسيد عبدالعال سيد إبراهيم، دار الفكر العربي ودار الكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية، دون ذكر سنة النشر.
٥٦- المحصول في شرح الفصول لابن إياز، تحقيق الدكتور: شريف عبدالكريم النجار، دار عمار للنشر والتوزيع، الكبعة الأولى ١٤٣١ه ٢٠١٠م.
٥٧- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه، عالم الكتب، دون ذكر الطبعة أو سنة النشر.
٥٨- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق الدكتور: عبد الجليل عبده شلبي، خرج أحاديثه: علي جمال الدين محمد، دار الحديث القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.
٥٩- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تقديم الدكتور: علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.
٦٠- الممتع في التصريف لابن عصفور، تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
٦١- المناهج الكافية في شرح الشافية للشيخ زكريا النصاري، دراسة وتحقيق الدكتور: رزان يحيى خدام، سلسلة مجلة الحكمة في بريطانيا، الطبعة الأولى ١٤٢٤ه ٢٠٠٣.
٦٢- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تقديم الدكتور: علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.

٦٣- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق الدكتور: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية في جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧ م.
٦٤- المقتصد في شرح التكملة لعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق د أحمد بن عبدالله بن إبراهيم الدويش، منشورات عمادة البحث العلمي في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٨ه ٢٠٠٧م.
٦٥- المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، من دون ذكر سنةالنشر.
٦٦- الملخص في ضبط قوانين العربية، لابن أبي الربيع، تحقيق ودراسة الدكتور: علي بن سلطان الحكمي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ه ١٩٨٥م دون ذكر دار النشر .
٦٧- المنصف شرح تصريف المازني لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله الأمين، الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ ١٩٥٤م.
٦٨- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني المعروف بشرح الأشموني، تحقيق الدكتور: عبدالحميد السيد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، من دون ذكر سنة النشر.
٦٩- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور: حسن هنداوي، دار القلم، ودار المنارة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
٧٠- المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي، تحقيق الأستاذ الدكتور: حسن محمود هنداوي، كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى ١٤٢٤ه ٢٠٠٤م.
٧١- المسائل العضديات لأبي علي الفارسي ، حققه شيخ الراشد، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق ١٩٨٦م.

٧٢- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الطبعة الأولى ١٤٠٧ه ١٩٨٧م الكويت.

٧٣- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، دار الفكر للطباعة والنشر، توزيع المكتبة التجارية عباس أحمد الباز.

٧٤- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون وعبدالعال سالم مكرم ساعدت جامعة الكويت على نشره، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

المجلات والدرويات :

١- توالي إعلالين، دراسة تطبيقية، للدكتور : صلاح الدين شعبان مطاوع، مجلة كلية دار العلوم في جامعة القاهرة ، المجلد(٤٤) ٢٠١٣ ، الصفحات : ١٤٣-١٧٦.

٢- كراهة توالي إعلالين في العربية، دراسة صرفية صوتية، للدكتوره: شكران حمد المالكي، مجلة كلية التربية في جامعة القادسية في العراق، المجلد: ١٩ العدد٤/٢٠١٦، الصفحات: ٩٩-١٥٤.

فهرس الموضوعات

م	الموضـــــــوع	الصفحة
١.	ملخص	٥١٥٥
٢.	Abstract	٥١٥٦
٣.	المقدمة	٥١٥٧
٤.	التمهيد: تعريف الإعلال، والقلب، والإبدال:	٥١٦٢
٥.	الفصل الأول: ما توالى فيه إعلالان:	٥١٦٦
٦.	الفصل الثاني: ما منع فيه الإعلال لتوالي إعلالين:	٥١٧٥
٧.	الفصل الثالث : مفهوم توالي الإعلالين، وحكمه،	٥١٩٧
٨.	المبحث الأول : مفهوم توالي إعلالين:	٥١٩٧
٩.	المبحث الثاني: مفهوم الإعلالين المتواليين :	٥٢٠١
١٠	المبحث الثالث : حكم توالي الإعلالين:	٥٢٠٤
١١	الخاتمة	٥٢٠٦
١٢	المصادر والمراجع :	٥٢٠٩
١٣	فهرس الموضوعات	٥٢١٨

تم بحمد الله